عدد 82 — 19 ربيع الآخر 1441 (16 دجنبر 2019)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2019–2020 : دورة أكتوبر 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2019

صفحة

• محضر الجلسة رقم 251 ليوم الثلاثاء 06 ربيع الثاني 1441 (03 دجنبر 2019) 6782

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 252 ليوم الثلاثاء 06 ربيع الثاني 1441 (03 دجنبر 2019) 6808

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 الموافق ل (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

2- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

محضر الجلسة رقم 251

التاريخ: الثلاثاء 06 ربيع الثاني 1441هـ (03 دجنبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وعشر دقائق، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الصمد قيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام وعلى سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات و إعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد وزير الدولة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين إلى غاية يومه الثلاثاء 3 دجنبر 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية:6 أسئلة.

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة.

كما نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على نصين تشريعين جاهزين.

ونخبر المجلس الموقر أيضا ببرنامج الجلسات العامة المتعلقة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 والذي سيكون كالتالي:

- يوم الخميس 5 دجنبر 2019 على الساعة العاشرة والنصف صباحا، الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات بالمجلس، على الساعة الثالثة والنصف زوالا مواصلة المناقشة العامة والاستماع لرد السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

- يوم الجمعة 6 دجنبر 2019 على الساعة العاشرة صباحا، التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، على الساعة الرابعة والنصف زوالا مناقشة مشاريع الميزانية الفرعية والتصويت على الجزء الثاني، ومشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020 برمته.

السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، حول وضعية أطر المندوبية السامية للتخطيط، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

نقطة نظام السي.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، كما عرفتو أن الحدث الأليم ديال الطريق السيار تازة فاس اللي أودى بحياة 17 مواطن وأكثر من 36 جريح، فألتمس منكم تلاوة الفاتحة على هؤلاء الضحايا وتعازينا الحارة لكل الأسر، فاجعة أليمة، وجهنا كفريق رسالة للسيد وزير التجهيز، باش إيجي للجنة، لأن من أسباب الحادث هي الوضعية ديال الطرق والجودة ديالها، أنا كنسميوه ذيك الطريق طريق الموت.

فأدعوكم إلى تلاوة الفاتحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فعلا هذا كان مبرمج، السيد المستشار، إذن الفاتحة، قراءة الفاتحة ترحما على أرواح الضحايا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ،

صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

كما تعلمون تتوفر المندوبية السامية للتخطيط على خيرة الأطر المغربية التي ساهمت وتساهم بشكل كبير لتقديم عدة معطيات دقيقة، ساهمت من قريب أو بعيد في رسم سياسات عمومية، كان لها بالغ الأثر على المواطن المغربي.

لكن هذه الفئة أضحت تعرف تهميشا حقيقيا في ظل اعتماد المندوبية السامية بكيفية شبه كاملة على التدبير المفوض غير الضامن لشروط تحصيل المعلومة وفق المعايير الدولية المعتمدة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل إنصاف أطر المندوبية السامية للتخطيط؟

وما هي الإجراءات التي ستتخذونها من أجل وضع آلية تجاه التدبير المفوض من أجل تقديم معلومات دقيقة وفق الشروط المعتمدة دوليا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

من خلال الجواب الذي توصلنا به، أفاد السيد المندوب السامي للتخطيط بما يلي:

أولا، المندوبية السامية للتخطيط حريصة كل الحرص على الاشتغال وفق المعايير المعتمدة دوليا، وهي لذلك تحرص على جودة ودقة الإحصائيات والمؤشرات التي تقدمها.

ثانيا، إنها تعتمد على ما لديها من إمكانات ذاتية، وقد تلتجئ إلى أجراء أو مؤقتين بصفة استثنائية بعد التأهيل الضروري لهم، والتأكد من إمكاناتهم للقيام بالمهام المنوطة بهم، وبالطبع فإنها تراقبهم وتتابع نتائج عملهم وتقوم بالتدقيقات اللازمة على ضوء ذلك.

ثالثا، إن ذلك لا يتم إلا في حالة الخصاص في الموارد البشرية بسبب حجم البحوث المقررة وحاجة المندوبية إلى دعم أطرها بموارد بشرية إضافية مؤهلة لإنجاز برامجها، والوفاء بالتزاماتها.

إن المندوبية بناء على ذلك، تنفي ما جاء في نص السؤال مما نسب إليها من تهميش أطرها الذين يبقون دائما عماد عملها وبحوثها، كما أنها لا تقوم بأي تفويض كما جاء في سؤالكم.

جدير بالذكر في الأخير، أنه يمكن تصنيف البحوث التي تقوم بها المندوبية إلى ثلاث فئات:

أولا، بحوث دائمة تنجز باستمرار، كموضوع البحث في التشغيل وحول الأسعار والإنتاج، وبحوث حول الظرفية لدى الأسر والمقاولات، والبحوث السنوية لدى المقاولات.

ثانيا، بحوث دورية تنجز حسب وتيرة معينة كل خمس سنوات أو عشر سنوات مثلا، كالبحث حول استهلاك ونفقات الأسر، البحث حول مستويات معيشة الأسر، البحث حول القطاع غير المنظم، البحث حول العنف ضد النساء، البحث الوطني الديموغرافي.

تنضاف إلى هذه البحوث ثالثا، عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى، التي تنجز مرة كل 10 سنوات، حيث تم إنجاز منذ استقلال المغرب 6 عمليات من هذا النوع، كان آخرها سنة 2014.

وبهذا فالمندوبية تؤكد أن هذه البحوث تنجز كلها وفق المعايير المعتمدة دوليا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلو السي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات التي قدمتها المندوبية السامية للتخطيط، ولكن مع الأسف الشديد – وأقولها–إذا كان شي تهميش الذي تقدمه المندوبية فهي في إطار الموظفين، عندما تتعامل هاذ المندوبية مع مكاتب الدراسات، احنا تنعرفو بأن الدور الذي تقوم به مكاتب الدراسات جد مهم، ولكن مع الأسف الشديد، لقد أشار تقرير

المجلس الأعلى للحسابات في أغلب مكاتب الدراسات التي تتعاقد معها الإدارات العمومية وتخصص لها ميزانيات مهمة من المال العام، لا تقدم تقارير دقيقة وفق المعايير الدولية، والمندوبية، مع الأسف، تتعامل مع نفس هاذ مكاتب الدراسات، هاذ مكاتب الدراسات اللي بدات تتنشأ وتتصبح وتتعمل من أجل الطلب، يمكن نقول لك بان المشروع يالاه عاد تيخرج وتتنشأ مكاتب الدراسات وتتاخذ المارشي.

على الحكومة، السيد الوزير، باش تقوموبواحد النوع ديال الفحص في إطارهاذ المكاتب اللي تيتعاملو معها في هاذ النوع ديال المؤسسات، لأن هناك مال عام يهدر بشيء كثير.

أكثر من هذا جات على لسان مندوبية التخطيط ملي قالت تتعامل مع الموظفين ديالها بواحد الإطار وبواحد.. احنا تنفيوه لأن تتعامل مع موظفين بواحد أقل ما يمكن لنا نقوله بأن في ظل كل هذا، يعاني موظفو المندوبية السامية للتخطيط من التهميش والحرمان وهزالة التعويضات الميدانية، بل حرموا ومنعوا حتى من الولوج مقر جمعية الأعمال الاجتماعية التي سلمت لهم بمحضر ماضي عليه السيد المندوب، مع العلم أن الجمعية قامت بخدمات جليلة.

لهذا الجواب ديال المندوبية يمكن لي نقول لكم، مع الأسف الشديد ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد فيما تبقى من وقت.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

السيد المستشار المحترم،

المندوبية السامية للتخطيط هي مؤسسة مستقلة عن الحكومة، رئيس الحكومة أو الحكومة برمتها لا تملك أن تصدر أي تعليمات أو توجيهات كيفما كان نوعها لهذه المؤسسة.

السيد المندوب السامي هو الذي له وحده السلطة على الموظفين الذين يشتغلون معه.

المنهجية التي تشتغل بها المندوبية لا سلطة للحكومة عليها كما هو الحال بالنسبة لباقي المؤسسات الدستورية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه عدم تنفيذ الأحكام القضائية، وهو سؤال موضوع من طرف فريق المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة العمال في ملفات نزاعات الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بنعبد القادر، وزير العدل:

السيدة المستشارة،

تعلمون أن تنفيذ الأحكام القضائية هو عنصر أساسي في المنظومة القضائية ومؤشر على نجاعتها وفعاليتها، وهو أيضا دعامة لبناء دولة الحق والقانون ومصدر للثقة في الإدارة وفي القضاء، ولتكريس قدسية الأحكام وهيبتها.

الفصل 126 من الدستور عندما نص على ضرورة تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء على الجميع، فهاذ الإلزامية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتنفيذ، والجميع مقصود به كل الأشخاص الذاتيين والمعنويين وأشخاص القانون العام وفي مقدمتهم الإدارة العمومية.

إذن فهذا أمر مفروغ منه، الدور ديال الوزارة، الوزارة تتعمل على تتبع تنفيذ الأحكام القضائية من خلال بعض الآليات التنظيمية، كاينة خلية مركزية في الوزارة تتجتمع شهريا في إطار تتبع المؤشرات المسجلة في كل محاكم المملكة حول مدى تنفيذ الأحكام القضائية، وتتشوف أشنو هي المشاكل والاختلالات.

كذلك هناك اجتماعات دورية مع شركة التأمين لأنها أيضا معنية بالتنفيذ، بالإضافة إلى عدة آلية أخرى من أجل تسهيل تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير لأنك سهلتي عليا في الحقيقة المأمورية، هذاك الكلام الجميل اللي قلتي بأن كل الأحكام لها قدسية، بأنها هي مصدر ثقة، بأن الإلزامية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتنفيذ، هاذ الشي كلشي جميل، وقلتي بأن هاذ الشي يلزم جميع الأطراف تنفيذا بطبيعة الحال أو خضوعا للفصل 126 من الدستور، هاذ الشي كله جميل، وبالتالي احنا تنطرحو الإشكالية ديال واحد المجموعة أنا كنت وجدت مجموعة ديال الأحكام اللي صادرة لفائدة العمال في نزاعات الشغل وما تنفداتش، وهذا يمكن نستدلو به في إطار النقاش العام اللي تناقشو فيه في المسألة ديال عدم الحجز على ممتلكات الدولة.

كاين عندنا أحكام صادرة منذ سنوات طويلة من 2012، من 2013، من 2010، ضد شركات اللي العمال هما الضحايا ديالها وكيتسناو وهما ناس زعما بسطاء، تيتسناو هاذو مطرودين من العمل، نعطيكم مثلا كاين شركة كوماناف في الدار البيضاء، فندق بلير ورزازات، فندق كرم بلاس في ورزازات، إلى آخره، وبالتالي هاذ الأحكام قديمة، وبالتالي احنا من بين الدفوعات اللي تندفعو فيها هو أن الأحكام خاصها التنفيذ كما قلتو، سواء من طرف الدولة أو من طرف الشركات أو مقاولات أو أشخاص ذاتيين.

وهنا تنطرحو هاذ الإشكالية، يعني الوزراء الأوائل اللي سبقوا في الحكومات السابقة كان المذكرة ديال السيد وزير السيد عبد الرحمان اليوسفي، الأستاد عباس الفاسي، كان واحد المجموعة ديال القرارات اللي تتطلب من الحكومات تنفيذ القرارات أو الأحكام ديال المحكمة.

للأسف تنجيو تنشوفو مثلا الحكومات ديال السي عبد الإله إبن كيران اللي كانت انتكاسة في هاذ المجال وخصوصا فيما يتعلق بالمتعلق بالحاملين محضر 20 يوليوز واللي صدر حكم لصالحهم وما تنفذش، وتنجيو لحكومة السي العثماني وتنلقاو تكريس بشكل فضيع لهذه المسألة هذه، وجا في مشروع قانون المالية ل2017 المادة 8 مكرر اللي سقطناها هنايا جميع الفرق والمجموعات البرلمانية هنا في هاذ المجلس، سقطنها لأنها لا مكان لها في مشروع قانون المالية والمكان الحقيقي ديالها هو في المسطرة المدنية.

وللأسف ما كان والو، جابوه لنا الآن في المشروع ديال المالية ديال 2020، وللأسف نفس النقاش تيتطرح ولكن الحكومة مصرة على أنها تنزه نفسها عن تطبيق الدستور وعن تطبيق الأحكام، وهذا فيه تبخيس للأحكام القضائية واحتقار في الحقيقة للقضاء.

السيد الوزير، احنا تنقولو لكم بأن هاذ المادة إلى دازت راه احنا غادي نمشيو للمحكمة الدستورية لأننا نعتبر أنها غير دستورية وبأنها خصها المكان ديالها، يعني الجميع خاضع للأحكام القضائية وبأن المكان ديالها هو المسطرة المدنية وتم ممكن ناقشو الصعوبات اللي كاينة عند يعني المرافق ديال الدولة والأجهزة ديالها في تنفيذ هاذ ألأحكام القضائية، وبالتالي تنتمناو أنكم تتفاعلو إيجابا مع هذا النقاش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة المحترمة،

نتكلم عن تنفيذ الأحكام القضائية وليس بالضرورة عن الحجز عن ممتلكات الدولة، تنفيذ الأحكام في مادة نزاعات الشغل وحوادث الشغل نحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تعديل قانون المسطرة المدنية اللي غادي يجي مستجدات جديدة ولكن أيضا في مجال القانون الجنائي على تجريم ومعاقبة كل من يمتنع وبدون سبب معقول عن تنفيذ حكم أو أمر قضائي أو يتسبب في تأخيره، وسيعرض قريبا على مسطرة التصديق.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الثاني، دائما في قطاع العدل وموضوعه عدم احتساب أتعاب المحامي ضمن المصاريف القضائية، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضل مولاي امبارك لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل الأتعاب القضائية عبئا حقيقيا على المتقاضين وإنصافا للمحكوم لفائدته، نسائلكم السيد الوزير المحترم: لماذا لا يتم احتساب أتعاب المحامي ضمن المصاريف القضائية عند تنفيذ الأحكام، إذ يتم الاكتفاء فقط بأتعاب المفوضين القضائيين والخبراء؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار المحترم،

كتابة الضبط هي معنية بتنفيذ المقررات القضائية إلى جانب

الجهات الأخرى التي خول لها القانون ذلك، وفي هذا الإطار فإن كتابة الضبط تحرص على تحصيل مبالغ الدين العمومي المحكوم بها في إطار القضايا الزجرية وتحصيل المبالغ المالية المحكوم بها في إطار القضايا المدنية إلى جانب المفوضين القضائيين.

التنفيذ اللي كتباشرو كتابة الضبط أو المفوض القضائي والذي ينصب على صوائر الدعوى يقتضي أن تكون مبالغ هذه الصوائر محددة قانونا أو بمقتضى حكم حائز لحجية الأمر المقضي به، ويدخل ضمنها استرجاع الرسوم القضائية والمصاريف ديال الخبرة وأتعاب المفوض القضائي، وهي محددة بالقانون بكيفية دقيقة ومعلومة للجميع، غير أن أتعاب المحامي هي من جهة أولى لا تدخل ضمن المصاريف القضائية ولا تحدد بالقانون، لأن الأتعاب ديال المحامين هي تخضع للاتفاق بين المحامي وموكله.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

بدون شك السيد الوزير المحترم أن استيفاء المتقاضي لحقوقه كاملة عند تنفيذ الأحكام القضائية بما في ذلك ما أنفقه من أتعاب لفائدة محاميه وبما خسره من صوائر قضائية خلال مختلف مراحل التقاضي يندرج ضمن الشعور بالأمن القضائي في مفهومه العام، لأن اللجوء إلى ساحة القضاء يكون غالبا بعد استنفاد كل الطرق الحبية والبدائل التصالحية، لذلك لا يجب أن يشعر المحكوم له في قضية من القضايا بتكبده لخسارة ما، بل يجب أن يرجعه تنفيذ الحكم القضائي إلى حالة ما قبل التقاضي دون أن تنقص ذمته المالية بأي شكل من الأشكال.

لذا، نلتمس منكم السيد الوزير المحترم مجددا، وفي إطار الإصلاح الشمولي لمنظومة العدالة، التفكير في إيجاد حل لهذه المعضلة القانونية على غرار العديد من دول العالم، ونتوسم خيرا من وزارتكم التي كانت لها الجرأة في وقت سابق بسن قانون خاص بالمساعدة القضائية أن تعمل جاهدة على وضع إطار قانوني مناسب حتى تدرج أتعاب المحامين ضمن المصاريف القضائية المشمولة بالتنفيذ.

كما نغتنم هذه المناسبة لندعوكم السيد الوزير المحترم لاتخاذ التدابير الممكنة للمزيد من العناية بأوضاع قطاع المحاماة وتأهيلها، باعتباره قطاعا أساسي وشريك استراتيجي في منظومة القضاء، إلى جانب مزيد من العناية كذلك بالمهن القضائية وتحسين أوضاع الإدارة القضائية ماديا ومهنيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

نبقاو السيد المستشار المحترم في نطاق السؤال المطروح المتعلق بالأتعاب ديال المحامين، الوزارة تشتغل حاليا على تعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة بتنسيق وتشاور تام مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب، وبطبيعة الحال نحن نبقى منفتحين على كل الاقتراحات التي من شأنها أن تضبط موضوع الأتعاب وتيسر مساطر وإجراءات استيفائها.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث موضوعه مأسسة الوساطة الأسرية بقضاء الأسرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تتميز قضايا الأسرة بخصوصياتها وتداعيات الأحكام والقرارات الصادرة فيها على نسيج الأسرة، مما يستدعي الاعتماد على الوسائل البديلة لحل المنازعات التي أصبحت من أساسيات العمل القضائي عبر العالم، وذلك عبر تفعيل آليات الصلح والوساطة في المنازعات المرتبطة بالأسرة.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتطوير ومأسسة الوساطة في قضاء الأسرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

السيدة المستشارة،

فعلا الوساطة هي وسيلة بديلة لحل النزاعات الأسرية، وهي آلية حديثة لحل النزاعات، يقوم بها وسيط محايد يحرص على توفير المناخ الملائم للمقابلات التواصلية.

الإطار القانوني المتوفر حاليا هو إطار عام ويخص الوساطة الاتفاقية، بحيث أنه ما كاينش هناك إطار قانوني للوساطة الأسرية، وهذا عائق لإقرار هذا النوع ديال البديل ديال حل النزاعات الأسرية، بحيث أنه في إطار مدونة الأسرة كتبقى الوسيلة الوحيدة المتاحة هي ما يعرف بمؤسسة "الصلح الأسري" اللي كتحرص على إجراء المحاولة ديال الصلح في حالة الطلاق وفي حالة التطليق إما عن طريق المحكمة أو تعيين حكمين أو من تراه مؤهلا لذلك.

الوزارة في إطار اختصاصاتها تعتني بهذا الموضوع، وعملت على وضع إطار وظيفي داخل مختلف أقسام قضاء الأسرة، يتعلق الأمر بالمساعدات والمساعدين الاجتماعيين اللي أصبح عندهم الآن دور كبير في مساعدة القضاء على إجراء محاولات الصلح، بحيث تم تغطية جميع أقسام قضاء الأسرة بمحاكم المملكة بمساعدات ومساعدين اجتماعيين اللي كنعملو على تتبعهم من خلال التكوين المستمر الذي يؤطره خبراء مغاربة وأجانب.

نعطيك بعض الأرقام هو أنه فقط في السنة الماضية تم حوالي 19000 وأكثر من 19000 قضية انتهت بالصلح، والوزارة لازالت تتابع، بطبيعة الحال هاد الشي غير كافي ديال الإطار الوظيفي ديال المساعدات والمساعدين الاجتماعيين، فهي ستعمل على اتخاذ التدابير الجديدة للرفع من فعالية هاد الوسائل البديلة لحل النزاعات الأسرية.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

في الحقيقة كنتمناو أنه يتم التفعيل ديال المأسسة ديال هذه الوساطة الأسرية، لأن بحال اللي ذكرتو غادي يكون عندها واحد الدور مهم في دعم ومؤازرة العمل القضائي من جهة وكذلك التخفيف من عبء القضايا، وبحال اللي تنعرفو بأن اللجوء لوسائل بديلة لحل المنازعات هي من أهم الآليات اللي اعتمدتها بعض الدول التي تسعى للارتقاء بمنظومة العدالة، ومن بين الأهداف ديال ميثاق إصلاح منظومة العدالة هو التشجيع على اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات، وخاصة الوساطة الأسرية بقضاء الأسرة.

السيد الوزير،

الحفاظ على استقرار الأسرة وتماسكها يستدعي وضع نظام مؤسساتي قائم بذاته وناجح للوساطة الأسرية، بحال اللي ذكرتو بالرغم من أن مدونة الأسرة تحث على إجراء محاولة الصلح في قضايا الطلاق والتطليق إلى غير ذلك، ولكن هذه الإحصائيات تشير إلى ضعف نجاح هاذ الآلية.

من هنا، نقترح عليكم السيد الوزير واحد المجموعة ديال الإجراءات كتعزيز التعاون وتحقيق الالتقائية ما بين الفاعلين المعنيين بالأسرة لتشكيل نظام شامل للوساطة الأسرية، وهذا ما بين وزارة العدل ووزارة التضامن، تكوين أطر المساعدات والمساعدين الاجتماعيين، وكذلك تمكين فئة المساعدين الاجتماعيين من الوسائل القانونية واللوجيستية، وهنا لا يفوتني أنني نوه بهاذ المناسبة، باعتماد الوزارة التوظيف ديال هاد الفئة، بحال اللي ذكرتو، من الموظفين في إطار أنسنة الفضاء القضائي.

كذلك إشراك المسؤولين القضائيين في هاذ العملية عبر تحسيسهم بأهمية المشاركة في هذا الورش، وأخيرا تبني بعض الممارسات الفضلى في مجال الوساطة الأسرية، وهنا غادي نذكر التجربة ديال واحد المجموعة ديال الجمعيات تتشتغل في هذا الميدان، كاين جمعية تتشغل في ميدان تنمية المرأة بطنجة، اللي اشتغلت على هاذ المقاربة تقريبا من 2002 وأصدرت مؤخرا دليل ديال الوسيط الأسري، ودعت فيه إلى ضرورة مأسسة الوساطة الأسرية داخل محاكم الأسرة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير العدل:

شكرا.

هذه الاقتراحات كلها بطبيعة الحال سنأخذها بعين الاعتبار، لكن هناك بعض الجوانب الأخرى التي نهتم بها في إطار وضع منظومة متكاملة للوساطة الأسرية، مثل يعني أوجه التطبيق السليم لهذه الوساطة هل هي اختيارية أم إلزامية؟ يعني بين الزوجين المتنازعين، ومن يقوم بهذه الوساطة؟ هل هو القاضي أم الوسيط؟ من هو الوسيط؟ هل هو مهنة؟ حرفة؟ أم هو متطوع اجتماعي إلى غير ذلك من اعتبارات؟ هل الوساطة مجانية أم مؤدى عنها؟

إذن الجواب على هذه التساؤلات يقتضي وضع منظومة حقيقية أو ربما إطار قانوني في هاذ الاتجاه.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وموضوعه نقص الموارد البشرية بقطاع التعليم، وهو موضوع من طرف الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير المتخذة لسد الخصاص في الموارد البشرية بالقطاع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون التوظيف على المستوى الجهوي من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، الذي هو بمثابة تأسيس لوظيفة عمومية جهوية، والذي ينخرط في صلب الجهوية المتقدمة، منح للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين الاستقلالية الكاملة في توفير الموارد البشرية وسد الخصاص الذي تعرفه هذه الأكاديميات.

أولا، خاصنا لابد نستحضرو تجاوز الصعوبات اللي كنا تنعرفوها في 2013، اللي ما كانش بالإمكان إحداث أكثر من 7000 منصب مالي في إطار قوانين المالية آنذاك، من 2013 إلى 2016، الاكتظاظ الهائل اللي وصلنا لو في 2016، إذ واحد العدد ديال الأقسام اللي كانت تتجاوز 50 في القسم، والحمد لله، بفضل هاذ التوظيف الجهوي استطعنا أن نحد من هاذ الاكتظاظ ونوظف من 2016 إلى 2020 تقريبا 85.000 أطر ديال الأكاديميات.

هاذ العملية هاذي ضمنت لنا أيضا الحق في التمدرس وفي إطار ديال الجودة، لأن اليوم، الحمد لله، حدينا من هاذ الاكتظاظ، والأولية ديالنا هي الأقسام الأولى في الابتدائي ما نتجاوزوش 30 بالنسبة للسنة الأولى والسنة الثانية، وأقل من 34 في الأقسام الأخرى ديال الابتدائي، وأقل من 36 في الإعدادي.

جانب آخر هو أيضا التقليص من الأقسام المشتركة ولا سيما على المستوى القروي، باش نبقاو في أقل من مستويين، اليوم تقريبا 88% ديال الأقسام المشتركة هي فيها 2 ديال المستويات، هاد النمط أيضا ديال التوظيف مكن واحد العدد ديال المجازين باش يستفدو من هذا التوظيف والحمد لله قلصنا هاد الظاهرة ديال البطالة في صفوف الشباب.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في إطار التفاعل مع جوابكم، ووعيا منا بأهمية العنصر البشري في أي إصلاح منشود، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، نثمن المجهودات المبذولة في القطاع، والتي تستهدف إصلاح المنظومة التربوية في شموليتها، وفي مناسبة سانحة لنا للتنويه بمضامين القانون الإطار المترجم للرؤية الإستراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية 2015-2030 التي نتمنى صادقين أن تحقق أهدافها، كما نثمن نهجكم لسياسة القرب عبر زيارتكم للجهات والوقوف على النواقص والمنجزات، وهو تحول نوعي في مسار تدبير هذا القطاع الحيوي؛

ثانيا، نسجل أن إشكالية الخصاص في الموارد البشرية وسوء توزيعها مجاليا وجهويا وإقليميا ظلت دائما أهم معيقات إصلاح المنظومة، وفي هذا الإطار نحيي فيكم السيد الوزير إرادتكم الصادقة لحل الإشكالية، من خلال اعتماد التوظيف الجهوي كخيار أنجع لإنصاف الجهات والأقاليم المتضررة من الإشكالية.

وفي هذا الصدد نود في الفريق الحركي تعميم هذا النمط من التوظيف على باقي القطاعات خاصة الصحة، وكذلك الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية لتغطية الخصاص الكبير في بعض الجهات؛

ثالثا، السيد الوزير إيمانا منا بأهمية الموارد البشرية التربوية ندعو الحكومة إلى الالتفات إلى هذه الفئة المهمة من خلال تحسين وضعياتها

الاجتماعية والمهنية وتقوية قدراتها التدريبية والمعرفية، عن طريق التكوين والتكوين المستمر.

وفي هذا الإطار نثمن المجهودات التي تبذلونها السيد الوزير لتصويب بعض الملفات الفئوية في القطاع وفي صدارتها أقدم ملف عالق يتعلق بضحايا النظامين الأساسيين، متطلعين إلى حل ملف الترقي بالشواهد ومختلف الملفات العالقة بهذا القطاع الحيوي؛

رابعا، السيد الوزير نتطلع كذلك إلى مخطط للتربية والتكوين موجه إلى الوسط القروي والخصاص في الموارد البشرية الذي هو موضوع سؤالنا يبدو جليا أكثر في هذا الوسط كنتيجة حتمية لغياب التحفيز، ولسد هذا الخصاص يتم اللجوء غالبا إلى حلول ترقيعية كضم.. وجاء في الجواب ديالكم السيد الوزير لأن الاكتظاظ في البوادي راه مازال كاين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار،

غير فقط أريد باش نطمأنكم بأن اليوم الحمد لله عندنا 1% اللي باقي من 45 إلى 50، 1%، 89% اللي أقل من 36، ونعمل جاهدين باش أيضا هاد 45 ل 50 ما تبقاش في المنظومة، لهذا احنايا سنويا تنطلبو واحد 25000 منصب كنستفدو من 15000، القضاء على الاكتظاظ النهائي كان مبرمج في أفق 2021 غادي نمتدوبه حتى ل 2023 نظرا لعدم تلبية هذه المناصب ديال 25 ألف سنويا.

الجانب الآخر اللي تطرقتو له، السيد المستشار المحترم، هو أهمية التكوين الأساسي، بغيت نوضح بأن هاذ السنة، يوم أمس تم استضافة 15 ألف جدد، واليوم هما متواجدين في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وغيبدا التكوين إن شاء الله ابتداء من يوم الغد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

قبل أن ننتقل إلى السؤال الثاني، أذكر السادة المستشارين والمستشارات، بحضور معنا جانب من أشغال هذه الجلسة، وفد وازن عن "رابطة برلمانيون لأجل القدس"، واسمحوا لي السيدات والسادة المستشارين، باسمكم جميعا أن نرحب بهم معنا، راجين لهم مقاما طيبا في بلدهم الثاني، المملكة المغربية.

السؤال الثاني موضوعه المركب الجامعي لمدينة تامنصورت، وهو موضوع من طرف العدالة والتنمية، تفضلو السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يعتبر المركب الجامعي لمدينة تامنصورت، أحد المشاريع المهيكلة التي ستعزز مكانة المدينة وتمركزها كقطب حضاري ناجح ضمن الأقطاب الحضرية الوطنية، إلا أن تأخر إنجاز هذا المشروع الذي كان مقررا أن ينطلق سنة 2013، ساهم في الركود الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهذه المدينة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن أسباب تأخر إنجاز هذا المركب الجامعي وعن آفاقه المستقبلية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام، لأن هاذ المشروع، كما جاء على لسانكم، بدا في 2013 من طرف جامعة القاضي عياض بمراكش، وخذيناه بجدية، لأن مشروع هام غادي يعطي واحد الإمكانية باش نجمعو المؤسسات ديال جامعة القاضي عياض اللي جامعة حقا عندها واحد الوقع على المستوى الوطني والدولي.

هاذ المشروع تم رصد له واحد الميزانية هائلة، مليار و100 مليون هي الميزانية المسطرة، وتم تخصيص ميزانية ديال 310 ألف درهم، 110 مليون ديال الدرهم اللي تمنحات للجامعة واللي اليوم في صندوق الجامعة، تم التوقيع واحد الاتفاقية مهمة، 13 قطاع: وزارة الداخلية، وزارة السكنى، التجهيز، الجهة، وزارة الصحة، الشباب والرياضة، الثقافة، المالية، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الوالي شرف على هاذ المشروع، تم منح وتخصيص بقعة أرضية ديال 145 هكتار، ولكن هذا هو المشكل القائم اليوم، تم التعرض من طرف المستغلين لذيك البقعة الأرضية، خذينا واحد 30 هكتار باش نبداو المشروع في البداية ديالو، إنجاز الدراسات المعمارية

تمت من طرف الجامعة، سندنا أيضا مهمة إنجاز المشروع لمديرية التجهيزات العامة بوزارة التجهيز، ولكن تم التعرض، مشينا للمحكمة في نونبر 2019، الحكم الابتدائي كان في صالحنا، لأن هذاك التعرض ما كان عندو حتى شي أساس.

واليوم مشاو للاستئناف، والمشكل واقف على ود هاذ الأمر اللي ما استطعناش باش نصفيو هذيك البقعة الأرضية، علما أن هذيك البقعة الأرضية تابعة للسلالية، ووزارة الداخلية مديرية الشؤون القروية هي اللي كتدير الوساطة بينا وبين الأراضي السلالية، ولكن اليوم القضية في المحكمة، بدينا بهاذ الدراسات ووقفنا، اضطرينا نوقفو لأن كاين تعرض على المستوى ديال المحكمة.

احنا جاهزين، الميزانية كاينة، كلشي الظروف الحمد لله مواتية باش نستمرو في هاذ المشروع، خاصنا نحلو المشكل ديال الأرض، وهاذ القضية هاذي بأن هاذوك المستغلين طلبو التعويضات وهاذوك التعويضات تجاوزو ذيك القيمة ديال الاستثمار اللي تمت فذيك الأرض، وأيضا كانو بعض الخواص اللي بالنسبة لهم هاذيك الأرض ديالهم، المحكمة قالت لهم هاذي ماشي الأرض ديالكم نهائيا، دبا احنا فالاستئناف كنتظرو الحكم الإستئنافي.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

هو فعلا الساكنة ديال مدينة تامنصورت الآمال ديالها معقودة على هاذ المركب الجامعي الضخم باش يفك عليها العزلة السيد الوزير، احنا سمعنا مؤخرا بلي تدارت واحد طلب العروض ديال الإنجاز ديال الشطر الأول إذن كاين الشطر الأول داب غادي يتنجز، كاين مشكل في العقار هو اللي أجل التأخر ديال المشروع، الساكنة بغات تعرف واش هاذ المشروع غادي يتنجز واش فالطريق ديالو باش يتحل المشكل ولا ماشي فالطريق ديالو؟

الإعلان على طلب العروض ديالو تم ديال الشطر الأول على أساس أنه غتم 3 أشطر أخرى من بعد، واش المشكل ديال العقار تحل ولا باقي متحلش؟ لأن الساكنة هاذ المركب الجامعي اللي غادي يتبنى على 165 هكتار واللي غادي تضم واحد العدد ديال المؤسسات وديال المعاهد وديال المرافق السكنية يمكن نقول هو طوق النجاة ديال مدينة تامنصورت وهو اللي غادي يرجع الأمل للساكنة باش تستقر فالمدينة ديال تامنصورت، وإلا واحد العدد ديال الناس اليوم راه ممستقرينش فيها ولاو تيرحلو من هاذ المدينة هادي اللي كانت بغات تكون قطب حضاري ومتنفس لمدينة مراكش، اليوم الناس راه تيهجروها وتيرجعو ثاني للمدينة.

وبالتالي السيد الوزير ابغينا الجواب واضح واش هاذ المشروع غادي يستمر ولا باقي متوقف؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار أظن كنت واضح بأن اليوم المشكل فالعقار ماشي واش عندنا العزيمة باش نقومو بالمشروع أم لا، أبدينا طلب العروض واضطرينا نوقفوه لأن كاين تعرض، على الشطر الأول تم التعرض، لهذا اليوم كلشي واقف خصنا نصفيو المشكل ديال العقار باش يمكن لينا نستمرو.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل للسؤال الثالث، وموضوعه آثار البحث العلمي على الاقتصاد الوطني للمملكة، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، أتفضل السيد عبد العزيز.

المستشار السيد عبد العزيز بوهدود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، تعاني مجموعة من الجامعات بمختلف تراب المملكة نزيفا كبيرا في الموارد والكفاءات البشرية بسبب الأزمة التي يعانيها قطاع البحث العلمي منذ عقود باعتباره قاطرة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما بات ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتكم من أجل دعم وتشجيع قطاع البحث العلمي في جامعات المملكة بغية تحويله إلى أبحاث تطبيقية لفائدة الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تعرفون يشكل البحث العلمي ببلادنا إحدى أولويات هاذ الحكومة باعتباره رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا مستقبل لدولة التي لا يستند اقتصادها على البحث العلمي والابتكار.

الوزارة في إطار البرنامج الحكومي سطرت واحد الإستراتيجية ديال كيف يتم تطوير هاذ البحث العلمي والابتكار عبر عدد من التدابير والبرامج، الأول منها هو تشجيع إنشاء ما نسميه بمجمعات الابتكار بالجامعات (les cités d'innovation) واحد المبادرة أولى كانت في فاس ومراكش والرباط وسطات وأكادير ونحن بصدد توسيع هاذ مجمعات الابتكار في وجدة وأيضا في طنجة تطوان الحسيمة.

المساهمة هذه مبادرة كانت من وزارة الصناعة والاقتصاد الرقمي لتجسير البحث العلمي الجامعي والبحث العملي والتطوير، (Recherche et développement) كانت مساهمة من طرف وزارة الصناعة وأيضا رصد ميزانية ديال 15 مليون ديال الدرهم لكل مجمع من طرف وزارة التعليم العالي.

أيضا إطلاق عدد كبير من طلب العروض، هذه السنة طلقنا طلب عروض في العلوم الاجتماعية والإنسانية بواحد القيمة ديال 30 مليون ديال الدرهم، تمويل 53 مشروع، أيضا واحد 50 مليون ديال الدرهم لإطلاق طلب العروض في الذكاء الاصطناعي، وأيضا واحد 14 مليون درهم لطلب العروض في النباتات الطبية والعطرية.

زائد على هذا، اليوم نحن نشجع بحوث في إطار براءات الاختراع، باش يكون عندنا واحد بحث علمي تطبيقي، بحث علمي نافع وبحث علمي له أثر مباشر على الاقتصاد.

تم منح عدد من منح التميز في هذا الجانب، الدولة تمول شطر من المنحة حين يكون الطالب يعمل في وحدة صناعية، وأيضا 300 منحة بالنسبة لمنح التميز اللي اعطات واحد القفزة نوعية في وتيرة مناقشة الأطروحات.

أيضا، اليوم نحن بصدد هيكلة البحث العلمي على المستوى ديال الجامعات المغربية–كما قلت–لخلق واحد الكتلة حرجة لهذه البنيات حتى يمكن أن نمنح لها واحد التموقع على المستوى الوطني والدولي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشكركم على جوابكم والأكيد أنكم تبذلون جهودا مقدرة كبيرة للنهوض بأوضاع البحث العلمي خاصة، ومنظومة التربية والتكوين بصفة عامة.

السيد الوزير،

تفاءلنا كثيرا بعرضكم الذي قدمتم خلال لجنة التعليم بمناسبة تقديم ميزانية القطاع لسنة 2020، وقد تضمن العديد من المقترحات والبرامج التي نعتبرها مهمة جدا.

وبالرجوع إلى الوضعية الحالية نجد طلبة الدكتوراه لا تتعدى نسبهم 10% من مجموع المسجلين الذي يصل إلى 36000 طالب دكتوراه، حيث يبقى هذا الرقم هزيلا جدا، لذلك لابد من إجراءات مستعجلة تتجلى أساسا في الرفع من منح التميز في البحث العلمي، والتي لا تتجاوز 731 منحة، مع إعداد دليل للبحث العلمي وتخصيص الدعم للمشاريع ذات الأولوية في الدفع بالاقتصاد الوطني الذي يعاني من الإبداع، وكذا خلق جسور التواصل ما بين التعليم العالي وجميع القطاعات الوزارية في إطار مركزية البحث المشتركة مع قطاع إنتاجي كالفلاحة والطاقة والمعادن، وهي برامج نعتقد أنها كفيلة بدعم منظومة التكوين المهني.

والأكيد، السيد الوزير، أنكم واعون بهذه الحقيقة كذلك، كما أننا نثمن دعمكم للمركز الوطني للبحث العلمي الذي يسهر على مواكبة الباحثين من أجل الارتقاء وكذا إبراز الجامعات التي ينتسبون إليها، حيث يعتبر المركز فاعلا وطنيا في مجال التطوير وتثمين ونشر البحث العلمي بالمغرب.

نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بتعزيز المكتسبات وتعزيز آليات الحكامة الجيدة ودعم وتمويل البحث العلمي والمساهمة في إشعاع البحث العلمي الوطني، كما نطالبكم بضرورة الرفع من عدد خبراء اللجنة العلمية التابعة للمركز، نظرا لتزايد عدد طلبات عروض الأبحاث العلمية الوطنية التي يسهر المركز على تدبيرها أو طلبات عروض الأبحاث العلمية الدولية التي يشارك فيها المركز، في إطار برامج التعاون الدولي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع هو موضوع من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، وموضوعه تفعيل مدرسة العدالة الاجتماعية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زروال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

سؤال فريقنا اليوم هو سؤال مدرسة العدالة الاجتماعية، سؤال طرح وسيظل يطرح مادام الفشل يلازم كل محاولات الإصلاح، ومادام التعليم إلى جانب منظومة التنشئة الاجتماعية يعجز عن تطويق مشكل تفشي الأمية ومواصلة دعم وتمويل بعض مظاهر التخلف والخرافة والجهل، تلك الآفات الخطيرة التي وقف عقلنا الاستراتيجي أمامها عاجزا ومصابا بإعاقة مزمنة، فقد معها القدرة على ابتكار الحلول الناجعة للخروج من الأزمة البنيوية التي يعاني منها المغرب في شتى المجالات.

السيد الوزير،

إن هناك مجهود يبذل للنهوض بالقطاع لكنه يبقى دون الانتظارات ولا يصمد أمام السرعة الهائلة للسقوط المتواصل لمنظومة بأكملها في أسفل المراتب في التصنيفات الدولية ذات الصلة.

التعليم في المغرب يتسم بتفاوتات خطيرة ومتنامية، فهناك فئات عريضة من أبناء الشعب المغربي تواجه صعوبات كبير في تحقيق مبتغاها في التعلم والارتقاء بأوضاعها الاجتماعية، وهو ما يرهن مستقبل الأجيال ويعطل قطار التنمية ويهدد التماسك الاجتماعي والوطني.

لقد أهدرنا الزمن، ورمينا بملايير الدراهم لنجيب عن سؤال: أي إصلاح نريد لمنظومتنا التربوية والتعليمية؟ وغيبنا السؤال الأساسي والجوهري: هل نحن فعلا نريد الإصلاح؟

أكيد أن هناك إرادة سياسية معبر عنها، لكننا نعني تلك الإرادة السياسية التي لها وقع وأثر على التنمية وعلى المعيش اليومي للمواطنين.

في اعتقادنا مشروع الإصلاح المنشود والناجع يجب أن يكون مشروعا مجتمعيا، يحظى بإجماع كل مكونات المجتمع، يكون موضوع نقاش عمومي لتيسير تنزيله وضمان تحقيق أهدافه، يبدأ بإجراءات استثنائية مستعجلة وقابلة للتنفيذ، تراعي الأوضاع المزرية لفئات عريضة من هذا الشعب في أحزمة الفقر والعار بضواحي المدن وفي القرى والأرياف، إجراءات استثنائية أولا لسد الخصاص والعجز المهول في البنية التحتية، التي تحفظ كرامة الإطار التربوي والتلميذ وتكون محفزة للتربية والتحصيل العلمي، لا منفرة ومقززة وسببا رئيسا في الهدر المدرسي.

ثانيا، وعلى المستوى البيداغوجي، لتمكين كل تلميذ من التعلم في الظروف التي تناسب وضعيته الاجتماعية والصحية، وكذا التعاون مع الصعوبات التي يعيشها التلميذ من أجل تسهيل تحقيق أهداف التدريس المسطرة لكافة أبناء الشعب المغربي على اختلاف وضعياتهم وطبقاتهم الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب والرد على التعقيب في نفس الوقت.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال المحوري.

كما تبعتم معنا شعار هاذ الدخول المدرسي لهاذ السنة هو من أجل مدرسة مواطنة عادلة ودامجة، هاذ الشعار له حمولات أساسية ودلالات عميقة، تعزز وظيفة المدرسة المغربية في ترسيخ ثوابت الأمة، وفي التنشئة الاجتماعية والتربية على قيم المواطنة، وتجعل أيضا من المدرسة فضاء دامجا، يضمن تعميم تعليم بجودة ودامج وتضامني لفائدة جميع الأطفال المغاربة وغير المغاربة، دون تمييز باعتماد مقاربة عادلة ودامجة.

دستور المملكة أيضا أكد على الحق في التمدرس، في مادته 31.

التوجيهات الملكية السامية واحد العدد من الخطب الملكية اعطاتنا واحد خارطة الطريق في هذا الاتجاه.

المصادقة على قانون الإطار أيضا اللي هو بالنسبة لنا أول نص تشريعي تعاقدي وملزم على الجميع، والذي يضمن استدامة هذا الإصلاح.

الإرادة الوطنية في الإصلاح من طرف الحكومة اللي تم ترجمتها عبر التطور الهائل للميزانية المرصودة هذه السنة وفي السنوات الأخيرة.

وأيضا الركيزة الأولى هو الإلزامية التي تم توسيعها من 4 سنوات إلى 16 سنة لمنح المواطنين الاستفادة من التمدرس، وأيضا تمكين الأطفال في وضعية إعاقة من التمدرس، ونحن أطلقنا برنامج وطني لفائدة هاد الشباب، هاد الأطفال لولوج المدرسة المغربية.

أيضا العمل على تأمين التمدرس الاستدراكي لواحد الفئة من الشباب اللي هما اليوم غير متمدرسين، واللي خارجين المنظومة، برامج

هادفة أيضا لتمكينهم من هذا التمدرس.

أيضا الجانب ديال الجودة واللي اليوم نضخ هاد الجانب ديال الجودة سنة بعد سنة عبر تعميم التعليم الأولي، لأن التعليم الأولي هو المدخل الحقيقي للنهوض والإقلاع بالمدرسة المغربية.

أيضا فتح هاد الورش البيداغوجي الهام، المقاربات البيداغوجية من أجل التحصيل الدراسي من طرف التلاميذ.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الخامس وهو موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وموضوعه نسبة تغطية القرى والبوادي بالداخليات والمطاعم في المؤسسات التعليمية، تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي على وعي تام من خلال مناقشتنا للقانون الإطار أن للحكومة إرادة كبيرة وقوية للنهوض بقطاع التربية الوطنية عموما، لا سيما بالعالم القروي، ومدركون أيضا أن حجم الخصاص المسجل والاختلالات الحاصلة مجاليا على مستوى التعليم هي أكبر من أن تستدرك على المدى القصير والمتوسط.

كما أننا نتفهم حجم الصعوبات الناتجة عن ارتباط إشكالية التعليم بالعالم القروي ليس فقط بالمجهود الإرادي للوزارة الوصية، بل رهين بمدى قدرة المخططات والبرامج العمومية في مجال التمويل والتجهيز والبنيات التحتية والأساسية، بل أيضا هناك جوانب لا يمكن معالجتها إلا في إطار سياسة شمولية مندمجة، تتجاوز ما هو قطاعي إلى ما هو سياسة عمومية لمحاربة الاختلالات المجالية والعزلة والتهميش وهيمنة الفقر بالعالم القروي والجبال والقرى النائية.

لكن السيد الوزير، وبغض النظر عن الأرقام والمؤشرات، فإن لا أحد ينكر النقص الكبير الذي يعرفه العالم القروي، حيث تسجل نسب ضعيفة للتغطية بالمؤسسات والبنايات ونسب ضعيفة في استكمال أبناء العالم القروي ولا سيما الفتيات لمسارهم الدراسي، إما بسبب بعد المؤسسات وعدم توفرها أو بسبب صعوبة الوصول والولوج الناتج عن أسباب طبيعية وإما لعدم ملاءمة الزمن المدرسي ونظام العطل والظروف المناخية في بعض المناطق، وإما عامل الخوف وعدم الإحساس بالأمان، ولا سيما لما يتعلق الأمر بالفتيات بالعالم القروي، وهن الأكثر معاناة من الهدر.

ويمكن اعتبار إحداث الداخليات والمطاعم المدرسية ضمن مجموعة من الحلول لمواجهة هذه الإشكالية.

من أجله، نسائلكم السيد الوزير: أي رؤية وأي برنامج للوزارة لمواجهة النقص في الداخليات والمطاعم المدرسية بالعالم القروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش 29 يوليوز 2018، بالنسبة لنا هاذي واحد المحطة مفصلية بالنسبة لدعم التمدرس، والحد من الهدر المدرسي عبر عدد من برامج الدعم والحماية الاجتماعية، اللي منها برنامج "تيسير" برنامج "مليون محفظة" وأيضا برنامج ديال إحداث ديال الداخليات والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي.

قامت الوزارة منذ السنة المنصرمة، بإعطاء دفعة قوية لهاذ البرامج، تم توسيع قاعدة المستفيدين بالنسبة لبرنامج" تيسير" وإعادة النظر في الاستهداف، اليوم ما بقيناش كنقتصرو على استهداف جغرافي، ولكن على استهداف اجتماعي، عبر حاملي بطاقة "الراميد"، لأن بعض الجماعات الحضرية ولاسيما في الإعدادي تستفيد من برنامج "تيسير".

هاذ التوسيع عرف واحد القفزة نوعية من 700 ألف مستفيد إلى تقريبا 2 ديال الملايين مستفيدين وكلفة مالية أيضا تضاعفت بثلاث مرات، إذ تصل اليوم تقريبا 2 ديال الملايير ديال الدرهم.

بالنسبة للداخليات، تم تحديد الحاجيات، إعطاء الأولوية للعالم القروي، واللي بغيت نقول بأن اليوم هاذ السنة 19-20، عندنا تقريبا ألف داخلية، أقل من ألف داخلية، 65% منها هي متواجدة في العالم القروي، المستفيدات والمستفيدين من خدمات الداخليات تقريبا واحد 150 ألف، علما أن موازاة مع هاذ المجهود اللي كتقوم به الوزارة، كاين وزارة التضامن اللي عندها دور الطالب، كاين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أيضا اللي حدثت واحد العدد ديال الداخليات.

أيضا بالنسبة للمطاعم، المطاعم عندنا 6000 مطعم، منه 5669 مطعم على المستوى القروي، تقريبا 94% من هاذ المطاعم هي في العالم القروي، عدد المستفيدين هما مليون و300 ألف ديال المستفيدين.

كما قلت هاذ البرامج هي أساسية للحد من الهدر المدرسي موازاة مع النقل المدرسي اللي أساسي، علما أن كتعرفو العالم القروي كيعرف واحد التشتت في انتشار الساكنة، لهذا احنا كنا مضطرين باش أيضا نخلقو هاذ المدارس الجماعاتية باش نعطيو واحد النموذج بيداغوجي، تربوي، مندمج، فيه المطاعم، فيه الداخليات وأيضا نوازيو معه النقل المدرسي بالنسبة للتلاميذ الصغار.

الزمن المدرسي، اعطينا منحنا الاستقلالية التامة لمدراء الأكاديميات باش يدبرو الزمن المدرسي ويكيفوه على حسب المناخ، على قسوة المنطقة واش جبلية أم لا.

شكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة فيما تبقى من الوقت.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم دائما مع تساؤلنا الإيجابي.

السيد الوزير،

طرحتم مجموعة من الإشكاليات اللي كيعانيو منها الأطفال في العالم القروي، كيما كنشكركم على الزيارة اللي قمتم لبعض المناطق وبالخصوص إقليم أزيلال اللي وقفتو على مجموعة من الإختلالات والخصاص اللي كتعرفو هاذ المؤسسات.

السيد الوزير،

اعطيتونا مجموعة من الأرقام اليوم الحمد لله، العالم القروي غادي يعني يكون مستافد بهاذ المطاعم وهاذ الداخليات.

السيد الوزير،

كنتم واعدتونا في واحد الجلسة اللي قدمنا لكم في التوقيت مدة التدريس، قلتولنا بأن ممكن هاذ الإمكانية ديال تكييف الزمن المدرسي مع خصوصية المنطقة ومشكورين عليه، هذا هو الصلب الحقيقي لمعالجة الهدر المدرسي، بالإضافة إلى مجموعة من الحلول اللي درجتو السيد الوزير، والتنزيل السليم ديال القانون الإطار اليوم غادي يحل هاذ الإشكالية ديال هاذ الهدر المدرسي كذلك.

السيد الوزير،

غير بغينا نزيدو واحد الجودة، الجودة ديال الوجبة الغذائية اللي كتعطى في المطاعم إما نرفعوها لأن الطفل محتاج لواحد التغذية سليمة ما خليتولينا ما نقولو السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السؤال السادس، موضوعه معايير توزيع المنح الدراسية، وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول معايير توزيع المنح وكيف يتم تدبيرها، وهل ستتم مراجعتها لتكون أكثر إنصافا وتصرف فعلا لمستحقيها؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كتعرفو الوزارة قامت بواحد المجهود كبير خلال هاذ الحكومة، لأن مرينا من تقريبا من واحد الميزانية مرصودة للمنح ديال 600 مليون ديال الدرهم في 2013 إلى اليوم مليار و834 مليون ديال الدرهم، تقريبا 380 ألف طالب اللي كيستافد من هاذ المنح.

المعايير المعتمدة لتوزيع المنح حسب الأقاليم، واش الإقليم فيه مؤسسة جامعية أو فيه إقامة أو لا حي جامعي، فاش كتكون فيه واحد فهاذ المؤسسات كتمنح ليهم 75%، فاش كيكونو فيهم جوج ديال هاذ المؤسسات فقط 65% وفاش ما كيكون لا حي جامعي لا مؤسسة جامعية كتعطى ليهم 80%، علما أن اليوم المعدل الوطني ديال الاستفادة من المنحة هو بين 73 و75% هذا هو المعيار الأساسي، من بعد كاين اللجان الإقليمية هي اللي كتدبر هاذوك المعايير ديال الاستفادة الفردية حسب

الدخل ديال الأسر، لهذا ما خاصناش نقارنو بين الأقاليم ولكن في وسط الإقليم.

اللي بغيت نطمأنكم منه هو السنة المنصرمة كان عدد المنوحين 148 ألف جدد وهاذ السنة كنراهنو باش يكونو أكثر من 160 ألف جدد، غادي تكون إن شاء الله بحال السنة المنصرمة واحد الدفعة إضافية باش واحد العدد ديال الأقاليم اللي كيعرفو شيء ديال الهشاشة باش نوصلوهم تقريبا ل 100%، علما كاين 14 إقليم كيستافدو من 100% هما الأقاليم الجنوبية وأيضا جرادة، فكيك، زاكورة، تنغير 100%، السنة المنصرمة واحد 20 إقليم استفاد من منحة ديال 95% وإن شاء الله كنراهنو أيضا باش هاذ الدفعة الإضافية ابتداء من الأسبوع المقبل غادي نوصلو بها ل 95% فواحد العدد ديال الأقاليم بحال تارودانت، اشتوكة آيت باها، أزيلال، ميدلت إلخ..

نعم أسيدي؟ برشيد ما فيه لا مؤسسة لا حي جامعي، إذا فيه مؤسسة جامعية عندو (normalement) 75% إلى وصلنا لـ 80 ولا 85 هذاك هو المراد به.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات ديالك وكنعرفو المجهودات ديالك والعمل اللي تتقوم به، ما عندنا ما نقولو لأنك كتبذل واحد الجهد كبير، شكرا السيد الوزير على المجهودات ديالك.

احنا ماشي أول مرة تنطرحو هاذ السؤال السيد الوزير، يعني عدة مرات اللي هو تيتطرح، وهنا تنشوفو غير ذاك السقف اللي دايرو هو باش ياخذ المنحة، التلميذ خاص يكون الأب ديالو ياخد 1500 درهم، 1500 درهم ما عندوش غير هذاك الولد، عندو أولاد آخرين واحنا كمدينة برشيد احنا ما عندناش نواة جامعية، عندنا دبا الوليدات ديالنا عندنا 4000 طالب وطالبة كيتفرقو على المدن، الدار البيضاء، الرباط، مراكش، الجديدة، سطات، يعني كيتفرقو، هاد الأب اللي غادي يكري لهاد الولد هذا بشحال غادي يكري له؟ باش غادي يقرا؟ وماعندوش غير هذاك الولد، عندو 4 ولا 5 آخرين، إذن كاين مشكل.

السيد الوزير،

هاد وليدات الفقراء والضعفاء والمحتاجين، خاصنا نديرو معهم واحد المجهود، راه تنقول لك السيد الوزير لولا أبناء الفقراء لضاع العلم، راه هاد الوليدات خاصنا نديرو معهم واحد الجهد كبير، وهادو راه هما الوالدين ديالهم اللي هما حاطين عليهم واحد الأمل باش غادي يعوض لهم ذاك الشي اللي ضاع، باش حتى هو إن شاء الله تيشوف ولدو أستاد ولا يشوف ولدو محامي، باش غادي يكون في المستوى.

إذن خاص يتبذل واحد المجهود معهم، حيث هذا هو رأس المال، هادو هما اللي تيخصنا نستثمرو فيهم، هادو هما الأجيال الصاعدة، هادو هما اللي بغينا منهم الطبيب، وبغينا منهم المحامي، وبغينا منهم المهندس، وبغينا منهم الأستاد، وبغينا منهم الكفاءات اللي تطلب منهم البلاد وتيطلب منهم سيدنا، إذن خاصنا كلنا، خاص يدار عليهم واحد المجهود باش يكونو في المستوى.

إذن السيد الوزير راه دبا احنا بالنسبة لنا 1300 مستفيدة ومستفيد، أنا كيلقاوني كيقولو ليا السيد الرئيس واحنا راه ما استفدناش، ما خديناشاي هذا، ما خديناشاي المنحة راه احنا خاصنا باش نقراو، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، احنا دبا كنطلبو منك السيد الوزير باش تكون معنا بواحد المجهود.

اليوم السيد الوزير آن الأوان باش تصرف هذيك المنح لمستحقيها، لأن دبا هادوك الموظفين راه هما معروفين الأجور ديالهم، أما التجار ولا الفلاحين ولا ذاكشي راه ما ما عروفشاي.

لهذا نطلب منكم السيد الوزير باش تكون واحد اللجن للمزيد من التدقيق حتى يأخذ كل ذي حق حقه، هادوك الناس اللي هما، الوليدات اللي هما أولاد الضعفاء والمساكين خاصهم ياخذو الحق ديالهم.

واحنا السيد الوزير راه احنا تنعرفو الجدية ديالك والعمل ديالك، والكفاءة ديالك والمقدورات ديالك والمجهودات ديالك، ونشكرك جزيلا على المجهودات ديالك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير ليس هناك تعقيب.

إذن ننتقل إلى السؤال السابع، وموضوعه جودة التغذية المقدمة بالمطاعم المدرسية، وهو دائما موضوع من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

مع بداية كل موسم دراسي يتجدد الحديث عن المطاعم المدرسية وعن مدى احترام شروط وسلامة وصحة المتمدرسين، الشيء الذي يفرض على المسؤولين على هذا القطاع إخضاع هذه المطاعم لرقابة

صحية مسبقة، بما في ذلك مقدمي هذه الوجبات.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، عن التدابير التي اتخذتها وزارتكم لضمان جودة التغذية المقدمة بهذه المطاعم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة.

كما قلت قبل قليل المطاعم المدرسية تلعب دور مهم بالنسبة للحد من الانقطاع المدرسي، لهذا الوزارة السنة المنصرمة في إطار تجويد هذا العرض ديال الخدمات الاجتماعية، تم الرفع من قيمة المنحة، كنا في 14 درهم وصلناها ل 20 درهم، المنحة فيها الفطور والغذاء والعشاء، وكاين نصف منحة أيضا اللي فيها الغذاء، مرينا من 7 دراهم إلى 10 دراهم، وأيضا انتقلنا لواحد المقداريومي ديال واحد المكملات الغذائية اللي كنا درهم و40 على المستوى القروي، وصلنا ل 2 دراهم.

خاصني نذكركم بواحد الأمر، هادي واحد العدد ديال السنوات خلال السنة كاملة كانت تتقدم إلا 90 يوم، 90 يوم هي اللي تستعمل في السنة، كنا إما تيبداو معطلين أولا تيساليو مؤخرين.

واليوم الداخلية تتفتح هي والمطعم يوم قبل الشروع في الدخول المدرسي، في 4 شتنبر هاذ السنة تفرقت العشاء ديال بحيث 5 في الشهر كان غادي يكون هاذ الدخول، 230 يوم اللي تتوزع فيها هاذ الغذاء، واحد الكلفة مالية إضافية سنويا اللي أرصدناها من السنة المنصرمة ديال 500 مليون ديال الدرهم.

إذن ابتداء من هاذ السنة مليار 470 مليون ديال الدرهم اللي تيتم الاعتماد ديالها كميزانية بالنسبة فقط للإطعام، مليون و570 ألف مستفيد ووجبة غذائية يومية اللي تتقدم.

موازاة مع هذا أيضا وقعنا مع وزارة الاقتصاد والمالية في 7 نونبر واحد العقد حول التعويضات الممنوحة لأطباء وجراحي الأسنان، باش يبقاو يمرو في الداخليات ويقومو بواحد العدد ديال الفحوص بالنسبة للتلاميذ.

أيضا، كما أشرت لهم السيدة المستشارة المحترمة، تتكون واحد العدد ديال المراقبة على مستوى ديال المراقد، المستوى ديال المطاعم وأيضا المطابخ وأماكن أخرى اللي عندها علاقة مباشرة مع الإطعام المدرسي.

ويمكن لي نقول لكم بأن في إطار هاذ الزيارات الميدانية التفقدية اللي تنديرو، تنعطيو الأهمية للمطعم وللداخلية ولظروف العيش ديال هاذ التلميذ، لأن هاذ التلميذ، ولاسيما في العالم القروي، خاصنا نوفرو لو هاذ البيئة المحفزة ديال النجاح وديال التحصيل الدراسي، الحمد لله هاذ الشي اللي تم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

أولا شكرا على المجهودات المبذولة، واحنا ما تنكروش بأنكم تتبذلو واحد المجهود، لكن حتى أحنا بالنسبة لنا السيد الوزير، الطرح ديالنا لهاذ السؤال هو من منطلق غيرتنا على المدرسة العمومية بصفة عامة وعلى دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، خصوصا في صفوف التلميذات والتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة، وخاصة بالوسط القروي والشبه حضري.

السيد الوزير،

نرفعو من ميزانية المطاعم المدرسية والداخليات جيد، ولكن أن نخفض عدد المستفيدين ما نقبلوهاش، لأن الموسم الدراسي لهاذ السنة هو أقل من الموسم الدراسي للسنة السابقة، هذا من جهة.

في حين أننا، السيد الوزير، عند مناقشة الميزانية الفرعية في قانون المالية أن عدد المتعلمين هو تقريبا بالنسبة لمنظومة التربية والتكوين 8 ملايين، ولكن عدد المستفيدين راه لا يتجاوز 8%، في الوقت اللي كنا احنا تنطمحو فيه في تعميم المطعم المدرسي بالمؤسسات التعليمية خصوصا بالعالم القروي والابتدائي خصوصا منها، اللي هو في أمس الحاجة، تنتفاجأو السيد الوزير، بهاذ الأرقام الهزيلة اللي ما تتغطيش الحاجيات أو احتياجات الفئات الفقيرة والهشة المتمدرسة، رغم إشكالية بعد المسافة من المدارس والمجموعات المدرسية عن سكن التلاميذ، واللي يستحيل معها العودة إلى منازلهم، خصوصا سكان الجبال والمداشر.

السيد الوزير،

نظرا لروح العمل واللي لمسناها فيكم، وتيظهرلي أولا يمكن نفسر أن الزيادة ديال الميزانية غايتكم هي فعلا دعم التمدرس، الدعم الاجتماعي من أجل تجويد ما يتم تقديمه من الأغذية والرفع من مستوى الخدمات المقدمة، واحنا في غالب الأحيان، السيد الوزير، المطاعم المدرسية تفتقد لشروط السلامة الصحية والغذائية، يمكن غادي تقول لي السيد الوزير، بأنكم في دفتر التحملات تتفرضو عليهم إعداد وجبات غذائية متوازنة، متكاملة ومتنوعة.

وأنا السيد الوزير، غادي ننطلق غير من أرض الواقع ويمكن غادي

ناخذ لك مثالين، أكتفي بمثالين: التسمم الغذائي اللي وقع في شتنبر الماضي، التسمم الغذائي الجماعي لطلبة الأقسام التحضيرية بتطوان واللي هو كيفتقد طبعا لشروط السلامة الصحية، وأيضا فيما يخص السلامة الغذائية غادي نتكلم لك على ما صدر اليوم في جريدة الأحداث المغربية اللي من خلال عملية افتحاص ساحة الأقسام الداخلية بالدار البيضاء أن التلاميذ لا يتناولون اللحم لمدة قد تقارب شهرين، وأنا كأستادة وكان في البرنامج ديالي التغذية الصحية كنعرف أهمية التغذية المتوازنة، خصوصا للطفل في هذه المرحلة.

السيد الوزير،

بالنسبة للمطاعم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

ننتقل إلى السؤال الثامن والأخير في موضوع التعليم، وموضوعه الوضعية المهترئة لبعض الحجرات الدراسية، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين الوزيرين،

الأخوات والإخوان،

السيد الوزير،

فعلا سؤال الفريق الاستقلالي عن الوضعية المهترئة لبعض الحجرات المدرسية، واليوم سنستأذنكم للحديث عن ما وقع في مدينة ميدلت، خصوصا بعد الزيارة التي قمتم بها، ووقفتم مشكورا على عدة اختلالات ناتجة عن هذه الرجات أو الاهتزازات الأرضية.

فأريد ويريد الفريق الاستقلالي أن يعرف ماذا وقع؟ وهل هناك من خسائر؟ وماذا تنوون القيام به لتدارك ما وقع؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

كما تعلمون، تعرض إقليم ميدلت لهزات أرضية يوم 17 نونبر 2019 خلفت تصدع في حجرتين دراسيتين بفرعية إنمل بالضبط بمجموعة مدارس أعباري، وهذه الهزة القوية كانت تقريبا 5.2 سلم ريشتر، واليوم الموالي عاود 3.6 وأسبوع من بعد 3.2، عرفت هذه المنطقة واحد الهزات وكان أكثر المشكل كان الانطباع ديال هذيك الساكنة وذاك التلاميذ اللي كانو شيئا ما خايفين شوية وذاك الزيارة اللي قام بها السيد العامل في الأيام الأولى والسادة المنتخبين واللي قمنا احنا بها أسبوع من بعد أعطت واحد الشوية ديال الارتياح والاطمئنان بالنسبة لهاد التلاميذ.

مباشرة بعد هذه الهزة واحد مكتب الدراسات قام بواحد الدراسة، وبين بأن.. بعدا وقفنا الدراسة، مباشرة بعد هذه الهزة الأرضية، واليوم الموالي ولت الدراسة تحت الخيام، مدة واحد 48 ساعة ومن بعد مكتب الدراسة بين بأن ما كاين حتى شي مشكل مع السقف، لهذا كان يمكن لنا أيضا نرجعو التلاميذ لهذه الأقسام، وهادوك التصدعات اللي وقعو هما شقق في الجدران ماشي ديال السقف ولكن ديال الجوانب.

يمكن لي نقول لك بعد الزيارة ديالنا اليوم الحمد لله ذاك 2 ديال الأقسام سيتم الهدم ديال ذاك الجدران مباشرة وإعادة بناء هاد الحجرتين، وكانو عندنا واحد 2 أقسام مفككة اللي غريب ما وقع فيهم حتى شي أثر ديال هاد الهزة الأرضية أبدا، لهذا سيتم إعادة تأهيل هاد الأقسام المفككة، ريثما يوجدوا لنا هادوك الحجرتين باش نعاودو التمدرس.

اللي بغيت نقول لك هي الحمد لله خلقنا واحد الجو ديال الاطمئنان وبرمجنا واحد العدد ديال الأنشطة مع ذوك التلاميذ، باش نحسسوهم على الهزة الأرضية الإطار ديالها، دراسة علمية مع المعهد الوطني للجيوفيزياء برهنت بأن هذه الهزة ما كانش تقريبا واحد 200 سنة وعادية، زعما ما ناتجاش على واحد المنطقة بركانية أم لا، ولكن هاذيك في إطار هاذ الأنشطة الجيو فيزيائية العادية ديال ذاك المنطقة هاذيك.

شكرا السيد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات، لأن هي مهمة، وبدوري وباسم الفريق الاستقلالي، لا يسعني إلا أن أنوه بهاذ المبادرة الطيبة التي قل نظيرها في وسط حكومتنا الموقرة.

فقد تمت هاذ النيابة على الحكومة، وكان من المفروض على أن جميع الوزراء يتنقلو، ماشي وزير التعليم بوحدو، ولكن هاذي مبادرة منكم، والحمد لله احنا كنشوفو التنويهات اللي تلقيتوها من فرق المعارضة، وهذا كيدل على النشاط ديالكم، وهذا التنويه، ملي كنشوفو المعارضة كتنوه بعمل السيد الوزير، يثلج صدرنا ونطمئن على مسار

التربية الوطنية في هاذ الوطن الحبيب.

الشيء الذي يؤثر كذلك، هي أن وجود عناصر داخل التربية الوطنية تقوم بالمعارضة، جيوب المقاومة داخل الوزراء، هذا لا نقبله السيد الوزير، لا معنى بأن أطر ديال الوزارة ديالكم: مدراء ومدراء جهويين يحرضون على العصيان المدني لمقاومة الإصلاحات التي تقومون بها.

فهنيئا للمغرب بكم من جهة، وثانيا، إن جميع المغاربة مع الإصلاح، واللي ما باغيش يخدم يمشي يرتاح، والموظفين اليوم مفروضين يدافعو على الوزراء، واللي ما قادرش يدافع على الوزراء يمشي يرتاح ونهنيوه.

فالله يجازيكم بخير، هاذ الشي ما خاصوش ينال.. لأن كنسمعو الاحتجاجات، كنسمعو الاستعداد للوقفات، وهذا كيأثر فينا، لأن هذا كنسميوه "أعداء الإصلاح"، فإلى متى سنوسم ونصف تعليمنا بالفاشل؟ ونجمع.. هذه معارضة وطنية استقلالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وموضوعه استعدادات الحكومة خلال فصل الشتاء، من فضلكم شوي ديال السكوت والهدوء، استعدادات الحكومة خلال فصل الشتاء فيما يخص البنيات التحتية، وهو موضوع من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السي الموساوي.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

سؤالي، السيد الوزير، استبشر المغاربة خيرا بهذه التساقطات المطرية، إنها إن شاء الله ستكون خيرا للبلاد.

السيد الوزير،

أحيانا في بعض المناطق تكون كوارث سقوط الأمطار الغزيرة وكذلك الثلجية.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ الموضوع ديال الاستعدادات للمواسم الشتوية بحال اللي تفضلت السيد المستشار هي مواسم يأتي فيها الخير، وتكون هناك بعض الإشكاليات الجانبية، تتعلق بطبيعة الحال بالآثار اللي يمكن يكون خاصة عند تهاطل الثلوج وتساقط الأمطار، نسأل الله عز وجل يرحمنا هاذ السنة.

هناك عمل ينتظم الحكومة بشكل عام، نشتغل عليه منذ سنوات وكل سنة يقع فيه التطوير، وأنا سبق لي داخل هاذ المؤسسة ذكرت بأن هاذ الموسم هذا ديال 2019-2020، هناك استعداد اللي غيهم واحد العدد ديال الأقاليم في بلادنا، وللعلم أن هاذ العدد ديال الأقاليم انتقل لـ 27 إقليم، في 2009 كنا تنشتغلو على حوالي 17 إقليم، سنة على سنة مع هاذ الإشكال ديال التغيرات المناخية أصبح هناك 27 إقليم معني بهاذ الموجات ديال البرد وديال الثلوج، واللي تيوقع فيه في بعض الحالات العزلة ديال واحد العدد ديال المناطق، غادي يهم تقريبا واحد 132 جماعة و1753 مركز ويهم تقريبا واحد 736 ألف مواطن، وفيه بطبيعة الحال اشتغال اللي هو اشتغال علمي على أساس تصنيف المراكز حسب الحدة ديال الآثار الجانبية، وفيه بطبيعة الحال التعبئة ديال واحد العدد ديال الإمكانيات، منها إمكانيات مادية وإمكانيات بشرية ترتبط بالآليات ديال إزاحة الثلوج، الآليات ديال التدخل السريع، والقضية ديال التطبيب والتمريض، وكذلك القضية ديال توزيع المواد الغذائية والتكفل في بعض الحالات الاستثنائية، خاصة فيما يتعلق بالنساء الحوامل.

واحنا هاذ القضية احنا سنة على سنة تنحسو بأن هاذ العمل بالشكل ديالو المنظم تيخلينا بطبيعة الحال نستبقو واحد ديال الإشكاليات اللي يمكن توقع في بعض الأقاليم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بدوري سأنوه بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار، وأظن أن راكمتم تجربة سمحت لكم وخولت لكم كذلك معرفة بعض المناطق التي يمكن

أن نصطلح عليها بالمناطق السوداء، هاذ المنعرجات والطريق الوعرة يجب إضافة عناية أخرى كبيرة للحيلولة دون السقوط في كوارث لا قدر الله، الشيء اللي شفناه في الطريق السيار فاس وجدة، الحادثة أو الكارثة التي وقعت مؤخرا في مدخل تازة باب مرزوقة، فهذا يؤسف له، احنا ما غنقولوشاي الطريق هي السبب، ولكن قضي الأمر.

السبب المهم الأرواح زهقت وهذا يسئ إلى سمعة وطننا وإلى مستقبلنا كذلك وياما خلف هاذ الحادث من مآسي أسروية واجتماعية، رحم الله الموتى، ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى، وهذا ما كنردهشاي للطريق، السيد الوزير، بصفة خاصة ولكن عدم الانتباه ديالنا احنا مستعملي الطريق تيخصنا شوية نردو البال، لأن كنشوفو ظواهر مغربية لا تقبل، فهاذ الطريق هذي خصوصا الحافلات والشاحنات تيخصهم واحد العناية وواحد المراقبة لأن هاذ المراقبة الصارمة، أظن أنها على الأقل ستكبح إلى ما كانشاي فران ديال الطوموبيل غتفراني هي عملية الكبح للضمائر وإلى التصرفات الغير المسؤولة لبعض المتهورين، ولكن الحكومة عليها أن تقوم بواجبها تجاه المواطنين بمراقبة الطرق والعناية المكثفة، خاصة في فصل الشتاء، وخاصة أثناء الثلوج، العمال اللي كينظفو الثلوج.. الله يكثر خيرك دقيقة ديال المكانة.

السيد رئيس الجلسة:

ما يمكنش دقيقة السيد الرئيس، انتهى الوقت.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أولا، شكرا السيد المستشار.

نسأل الله عزوجل أن يرحم الذين توفوا في هاذ الحادثة، راك شرتي ليها السيد الرئيس، أنا ما بغيتش نستابق الأحداث ديال أو العمل ديال التحقيق، لكن هذا طريق سيار بمواصفات دولية، واحنا في البداية ديال المواسم، عندنا واحد العدد ديال النشرات ماشي غير النشرات اللي كدوز في القناة الأولى، ولكن حتى النشرات اللي كنديرو احنا عن طريق القنوات الإذاعية وكذلك عن طريق التطبيقات ديال التواصل الاجتماعي، باش نهبو المسافرين لواحد العدد ديال الاحتياطات، خاصة ملي كتصب الشتا أو كتكون الثلوج، وكذلك التذكير بأنه بطبيعة الحال إذا كان ولابد من السفر ملي كيكون الثلج، اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

واحنا إن شاء الله سنشرع في المستقبل في هاذ القضية ديال التشديد في بعض المقتضيات اللي مرتبطة بذاك الشي ديال السياقة ديال الحافلات على وجه الخصوص، لأن كنلاحظو أن فيه بعض التجاوزات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه تيسير عمل أعوان شرطة المياه وحمايتهم، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يتحمل أعوان شرطة المياه مجموعة من المسؤوليات لحماية الملك العمومي المائي، ويتولون معاينة مخالفات التشريع المائي، لاسيما مقتضيات القانون 36.15، الخاص بالماء، وتحرير المحاضر في شأنها، ولهذا الغرض سمح لهم القانون بالحق في الولوج إلى الآبار والأثقاب وأي منشأة أو تجهيزات أخرى لاستعمال واستغلال الملك العمومي المائي والتحقق من خصائص المياه المستعملة، وهو امتياز مكنهم منه المشرع لمزاولة مهامهم الضبطية والتمكن من التثبت من وقوع المخالفات والتحري بشأنها، لكن لمزاولة المهام التي حددها القانون، فإن هؤلاء الأعوان يواجهون صعوبات وعراقيل كثيرة.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات المتخذة لتيسير عمل أعوان شرطة المياه وحمايتهم ضد جميع التهديدات التي من شأنها أن تؤدي سلامتهم أو تعرقل قيامهم بمسؤولياتهم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيدة المستشارة اللي طرحت هاذ الموضوع.

بالطبع كما أشرتم الأهمية ديال الشرطة ديال المياه، هناك عدد من المقتضيات القانونية اللي كتحميهم، لا فيما يتعلق بالنظام العام ديال الوظيفة العمومية ولا ما يتعلق بالقانون الجنائي.

بالنسبة لهاذ الأعوان المكلفين بطبيعة الحال فاش راجعنا احنا القانون ديال الماء 36.15 دخلنا واحد العدد ديال المقتضيات، كاين الآن المرسوم التطبيقي اللي خرج في 2018، اللي كيتكلم على مجموعة ديال المقتضيات اللي كتعلق بالشرطة ديال المياه، احنا الآن بصدد بطبيعة الحال تنزيل واحد العدد ديال المقتضيات، لكن كذلك بصدد رفع العدد ديالهم، لأن العدد ديالهم كيبقى عدد محدود وخاصة فيما

يتعلق بالتجاوزات اللي كتوقع في الملك العام المائي، والسيدة المستشارة كتعرف هاذ المسألة مزيان.

هنالك كذلك واحد الموضوع اللي هو موضوع أكيد غادي نوصلو فيه لنتائج، لأنه للأسف الشديد، بعض التجاوزات فيما يتعلق خاصة بحفر الآبار وفيما يتعلق بعدم أداء الأتاوات ديال الماء اللي هي ضعيفة جدا وقليلة، مرده إلى أن احنا العقلية ديال بعض المواطنين ديالنا يعتبرون أن الماء شيء مباح، ماشي بالضرورة خاص يوقع فيه يوقع عليه الأداء، مع العلم أن فيه واحد المجهودات كبيرة ديال الدولة اللي كتحتاج بطبيعة الحال أن هاذ الكلفة تؤخذ بعين الاعتبار.

نحن نسهر على ذلك، وإن شاء الله منين غنوسعو بطبيعة الحال نكثرو من العدد ديالهم، أكيد أن واحد العدد ديال الإشكاليات إن شاء الله غادي تقلص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم.

الضغوطات تتزايد أكثر فأكثر على الموارد المائية ببلادنا، ضغوطات تتجلى أساسا في انخفاض كميات الموارد المائية وأيضا في تدهور الجودة.

نثمن ما جاءت به الوزارة من آليات تدبير وقاية وحماية مكونات الملك العمومي المائي، فانطلاقا من القانون 36.15 المتعلق بالماء وأيضا النصوص التطبيقية التابعة له أرسيتم جهاز الشرطة المائية الذي يضطلع بمهام جسيمة، إلا أن كما ذكرت سابقا وكما جاء على لسانكم أن ممارسي هذه المهنة يواجهون مجموعة من الصعوبات اللي الأول فيها هي أنهم قلة قليلة تمثل ما يقارب 220 شرطي ماء بالنسبة لوكالة الأحواض المائية العشر.

أيضا ممارسي المهنة ليست لديهم الحماية اللازمة أثناء تأدية مهامهم، وبالتالي هم معرضون لمخاطر المهنة المتعددة، إذن لابد لهم من المؤازرة برجال السلطة ما لا يتم حاليا.

أيضا عدم توفر اللوجيستيك اللازم للقيام بمهامهم من لباس خاص أو سيارات خاصة أو هواتف هو أيضا من العراقيل المهمة.

ختاما من أجل رفع هذه التحديات ومن أجل تجاوز مجموعة من النقائص التي يعرفها المرسوم المنظم للمهنة، ندعوكم السيد الوزير إلى إعادة صياغته أخذا بعين الاعتبار التعويض عن المخاطر أولا، ثانيا تعويض بنسبة مئوية عن محاضر المعاينات كما هو معمول به في مجموعة من القطاعات، وهو أيضا سوف يمثل تحفيزا لتحسين الأداء.

أيضا ندعوكم إلى إنشاء خلية خاصة بالشرطة المائية، مهمتها حماية ووقاية الملك العمومي المائي، أي أن شرطي الماء ليس فقط مكلف بالشرطة المائية وأيضا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت المخصص للتعقيب.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

لا، احنا إن شاء الله غنعملو أولا احنا فالمرسوم حقيقة تكلمنا ما خلينهاش في وزارة الماء بل وسعناه حتى لوزارة الفلاحة ووزارة الصحة باش يمكن يكونو الأعوان، لكن اللي أكيد هو أنه فالمستقبل ديال الأيام غنشتغلو أولا على التوسيع والتمكين ديالهم من واحد العدد ديال الإمكانيات اللوجيستية، خاصة فيما يتعلق بالسيارات ديال التنقل.

لكن كيف ما قلت لك السيدة المستشارة هناك بعض الظواهر وهي تأخذ الصبغة الاجتماعية أكثر منها، يعني الزجر ينفع لكن ملي تتكون ظاهرة اجتماعية اللي مرتبطة بنظرة الناس بشكل عام للماء أنا قلت ليك راه ذاك الشي اللي تنخلصو على الماء بالنسبة للمستعملين ديالو قليل جدا ومع ذلك نجد واحد العدد ديال الإشكاليات، وفي ذلك لا فرق بين الذي لديه والذي ليس لديه، ماشي قضية إلى بغينا نقولو تراتبية اجتماعية، إنما هذا مشكل يكاد يكون ثقافيا.

اللي غنشتغلو عليه هو هذا، التوسيع ديال العدد ديالهم وكذلك تمكينهم من واحد العدد من الإمكانيات اللوجيستية، والقضية اللي قلتي غادي تجي في وقتها إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث، موضوعه تحلية مياه البحر للشرب في المغرب، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار هو واضع السؤال حول تحلية ماء البحر.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ركز المغرب منذ سنوات على تحلية مياه البحر للشرب لتلبية الاحتياجات من هذه المادة الحيوية بهدف التغلب على نقص الموارد

المائية العذبة، خاصة بالمدن الساحلية بالأقاليم الجنوبية التي تضررت في السنوات الأخيرة من النقص في التساقطات المطرية وارتفاع استخدام المياه الجوفية للأغراض الفلاحية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي أهم التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل إنشاء معامل لتحلية مياه البحر للشرب وتعميمها لتغطية العجز الحاصل في هذه المادة الحيوية بكافة تراب المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا للعلم، السادة المستشارين، أن هاذ الموضوع ديال تحلية مياه البحر ربما عكس ما يتصوره البعض هو واحد الموضوع اللي المملكة المغربية راكمت فيه تجربة، لأن بداية ديال التجربة ديالنا كانت من أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وهذا الموضوع هذا الآن سيصبح في المستقبل ربما أحد الأعمدة فيما يتعلق بالماء، خاصة الماء الصالح للشرب.

الآن عندنا خطينا واحد العدد ديال المراحل أول مرة بطبيعة الحال في تاريخ بلادنا، تنستعملو المياه المحلاة للسقي، وهذا غادي يكون في اشتوكة أيت باها مللي غادي يسالي المشروع، إن شاء الله تعالى.

وكذلك عندنا بطبيعة الحال واحد العدد ديال المدن ما بقيناش الآن غير في المدن دالجنوب، باعتبار أن أكادير حتى هي غادي تدخل فيما يتعلق بمياه الشرب في المياه المحلاة، عندنا كذلك مشاريع مستقبلية تتعلق راه ديال الحسيمة تقريبا كمل، وفيما يتعلق بالدار البيضاء الآن عندنا مشروع، نحن بصدد دراسته لتنزيله في السنوات المقبلة، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي أو السؤالان المواليان تجمعهما وحدة الموضوع..

لا، اسمحو لي، تفضل، اسمح لي السيد المستشار، حسيت بأنه اكتفيت بذلك.

المستشار السيد محمد اباحنيني:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم المهم.

نثمن مجهود الحكومة في إنجاز هذا المشروع الإستراتيجي الوطني، الذي نسعى من خلاله إلى تشجيع اعتمادات هذه السياسة في كل جهات المملكة، على اعتبار النقص الحاصل والخصاص الفادح في هذه المادة الحيوية، ذلك أن المواطنين والمواطنات يتساءلون عن نسب إنجاز هذا المشروع، وهل يتم تعميمه على باقي جهات المملكة.

أما فيما يخص مشروع تحلية مياه البحر الذي بدأ من أكادير عاصمة جهة سوس ماسة، راجع بالأساس إلى الخصاص الذي تعانيه الجهة في هذه المادة الحيوية، وبالتالي نقترح الرفع من وثيرة الإنجاز، خاصة أن جلالة الملك، حفظه الله، أكد على ضرورة النهوض بأوضاع جهة سوس ماسة درعة وعاصمتها أكادير، ونتمنى أن تعم هذه البادرة عمالة طانطان التي تعاني نفسها من نفس المشكلة في النقص الحاصل في الماء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير باقي لكم دقيقة و52 ثانية.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

هي مناسبة غادي نركز على واحد المسألة هو هاذ القضية ديال استعمال المياه أو تحلية مياه البحر، هي غادي ترتبط ببعض المناطق وبعض الجهات اللي ما غيكونش عندنا الإمكانية باش نجمعو فيهم المياه السطحية، أولا من الناحية الإستراتيجية الأولوية في بلادنا تبقى في السنوات المقبلة للمياه السطحية، يعني فين ما كان عندنا إمكانية أننا نبنيو سد ونجمعو المياه السطحية غنعطيوها الأولية.

بالنسبة لبعض المناطق اللي ما غاديش تكون عندنا هاذ الإمكانية، وراه أشرت للقضية ديال سوس ماسة، بطبيعة الحال كاين المشروع ديال التحلية. اللي وقع في التحلية أنه من السبعينيات إلى الآن وقع واحد التطور تكنولوجي، لأن تنتكلمو على التكنولوجية للتناطح العكسي وقع فيها تطور كبير، وثم حتى الأثمنة ديال الطاقة الآن بالنسبة للمملكة المغربية باعتبار أنها غادية في التوجه ديال الطاقات المتجددة، هذا تيساعدنا في المستقبل، وإلا لم يكن متصورا في السنوات الفارطة أننا نتكلمو على تحلية مياه البحر بالنسبة للدار البيضاء، لكن احنا تنتكلمو عليها الآن واحنا سايرين في هاذ المشروع.

والسيد المستشار تيعرف أننا في الحسيمة اضطرينا باش نديروه،

لأن كان عندنا واحد الوضع كان شوية وضع حرج، فبالتالي الإستراتيجية هي هاذي، المياه السطحية، الاستمرار في بناء السدود، تجميع المياه السطحية، إذا اضطرنا غادي نستعملو المياه المحلاة عن طريق البحر، وهذا اللي هو اللي تيثبت بأنه أحنا في المغرب ما عمرو غادي يكون عندنا المشكل ديال الماء، وكذلك نحن بصدد استعمال المياه العادمة اللي احنا الآن تنشتغلو عليه باش يولي حتى هو أحد الروافد المهمة فيما يتعلق بالإستراتجية المائية ديال بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل إلى السؤالين المواليين تجمعهما وحدة الموضوع، لذا نستعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي، وموضوعه تأهيل قطاع النقل بالعالم القروي، تفضل السيد الرئيس، السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات وكذا التدابير التي اتخذتها ولازالت تتخذها وزارة النقل من أجل تأهيل قطاع النقل بالعالم القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في نفس الموضوع، تفضل الحاج العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا السيد الوزير، في نفس الموضوع، كيتعلق بالنقل في العالم القروي والطرق يعني البنية في العالم القروي، لأن كاين واحد المشروع ضخم، كبير كيتدار هو في العلم ديالكم السيد الوزير، في الطرق اللي كتديرو (FDR) واللي فيه مشاكل كبيرة. بغينا توضيح عملي في هاذ الباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلو، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيدين المستشارين المحترمين،

هو السؤالان يتكاملان، سؤال يتكلم بطبيعة الحال على النقل في العالم القروي وسؤال كيتكلم على الطرق والمسالك في العالم القروي، وكلاهما بطبيعة الحال ينحوان في هاذ المنحى ديال الإدماج ديال العالم القروي في التنمية السوسيو اقتصادية اللي كاينة في بلادنا.

السيد المستشار، السي علمي، كيعرف بأنه هاذ الموضوع هذا اشتغلت عليه الوزارة منذ سنوات، ونحن بصدد تنزيله عبر واحد العدد ديال المقتضيات، لأن كانت دراسة اللي شملت واحد 58 إقليم، وتمت المصادقة على 29 دراسة، وكاينة 15 دراسة اللي توجد في طور المصادقة، وعلى إثرها اللي كيتم الآن بطبيعة الحال إعطاء واحد العدد ديال الرخص، فيما يتعلق بالنقل المزدوج اللي لقينا أن هو الأقرب إلى الأوضاع ديال العالم القروي، واللي بطبيعة الحال مرتبط بلجان إقليمية يترأسها السادة العمال وكتطلع من بعد لجنة النقل اللي كيترأسها السيد الكاتب العام ديال الوزارة، باش تعطي الترخيص النهائي.

نحن الآن بطبيعة الحال نساير هذا الموضوع حتى يصبح في واحد المستوى لائق.

فيما يتعلق بالطرق القروية، السيد المستشار، كيعرف بأنه كاين هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والفوارق الترابية، اللي المحور الطرقي فيه هو 36 مليار ديال الدرهم، بطبيعة الحال ملي كنتكلمو على المحور الطرقي، كنتكلمو على 3 ديال المستويات:

- كاين الطرق اللي هي مصنفة اللي كتديرها وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وهي اللي غتربط الطرق القروية بباقي الطرق المصنفة؛

- كاين المستوى الثاني ديال بناء طرق جديدة، يعني لما غنهيو هاذ البرنامج إن شاء الله، غادي نكونو وصلنا من الطرق القروية الجديدة الغير مصنفة حوالي 33 ألف كيلومتر؛

- ثم كاين المسالك القروية اللي كتديرها وزارة الفلاحة في إطار هاذ البرنامج.

السيد المستشار كيعرف بأنه هاذ البرمجة ديال هاذ الأمور كلها كتم

جهويا وإقليميا، بطبيعة الحال الاجتماعات كيترأسها السادة الولاة والعمال، وتخضع بطبيعة الحال واحد العدد ديال المعايير اللي مشات في المنحى ديال أنه تكون مقاربة تشاركية. آخر مرة كان اجتماع في وزارة الداخلية، طرحت فيه بعض الإشكاليات.

لكن على كل حال في العموم، التقديرات ديالنا أنه بشكل عام الأمور تسير سيرا طبيعيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة الأولى للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أعتقد على أن أهمية النقل عموما باعتباره شرايين الحياة، لا يختلف حولها اثنان، وبصفة خاصة النقل الطرقي بالعالم القروي. كأغلبية ناصحة للحكومة السيد الوزير المحترم، أقول وأجدد القول على أن ساكنة العالم القروي لا زالت تتطلع يوميا صباح مساء إلى هذه الخدمة.

صحيح على أن هناك مجهودات بذلت ولا زالت الحكومة تبذلها، ولكن مع كل الأسف النتائج التي يمكن لساكنة العالم القروي أن تتلمسها لا زلنا بعيدين عنها.

وهنا بغيت نقول لكم السيد الوزير المحترم بأن هاذ المشكل هذا هو عام، سواء في جنوب المغرب، في جبال الأطلس أو في المنطقة الشمالية، حيث الجبال الصعوبة ديال المسالك اللي غيتناول الكلام عنها الزميل السيد المستشار المحترم في المحور الثاني من هذا السؤال.

وبغيت نقول لكم بان اليوم كاين واحد الصراع بين هاذ المجهود اللي دارتو الوزارة واللي نزلاتو على أرض الواقع ديال النقل المزدوج وبخصوص أرباب النقل الطاكسيات وبخصوص النقل السري أو الغير قانوني.

ولكن اللي بغيت نقول ليكم السيد الوزير بأن ساكنة العالم القروي تلجأ إلى النقل السري اضطرارا، راه ليس ترفا، علاش؟ لأن الطاكسيات ما تيبغيوش يدخلو للمداشر ولا بغا يدخلك شي طاكسي تيحسب ليك 1000 درهم فما فوق، فهذا يفوق الطاقة الشرائية لساكنة المداشر.

ثانيا، هاذ الناس أنا لا أشجعهم، أنا دائما أنضبط للقانون ومع القانون، ولكن هاذ النقل السري يقوم بواحد الخدمات جليلة لفائدة المداشر، تصورو معي السيد الوزير بأن امرأة حامل إلى بغات تمشي للمستشفى ليلا لا تجد من يقلها إلى المستوصف أو إلى المستشفى الإقليمي إلا ذيك 207 أو ذيك البيجو اللي كاينة فخنيفرة أو فأزيلال، وأحيانا يصطدمون بالسدود الأمنية وكيقولو لذيك السيد أنت تدير النقل السري اللي تتعاقب عليه مدونة السير.

إذن كاينة واحد المفارقة ينبغي على الجميع أن يجتهد لحلها، رؤساء الجماعات الترابية، جهات، مجالس إقليمية وجماعات ترابية، السادة العمال مشكورين تيقومو بهذا الدور أثناء التنازع ديال المصالح، ولكن السيد الوزير احنا بغينا هاذ المعضلة كيفاش نتعاونو جميع لحلها، راه الناس خاصة في هذا الموسم ولا فالصيف ولا بمناسبات الزفاف أو الحج راه يعانون كيف ينقلو الوالدين ديالهم للذهاب إلى المطار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

أنا فالحقيقة تزكي الطرح اللي مشا فيه الأستاد علمي جملة وتفصيلا، خاصة فهاذ الشي ديال النقل فالعالم القروي بإضافة بسيطة في هذا الأمر، وهو لاحظنا الآن فالعالم الحضري في المدن كاين واحد الحملة على ذاك الطاكسيات الصغار اللي تيديرو التمييز بين المواطنين، وهذا عمل مهم وإيجابي مشكورين عليه، ولكن بغينا هاذ العمل يتنزل فالمناطق النائية وفي العالم القروي وفي المناطق الضعيفة، لأن المواطن البعيد ما كاينش اللي تيحن عليه وما كاينش اللي تيرحمو وما كاينش اللي تيوقف عليه وتيوفر لو ذيك الوسيلة ديال النقل البسيطة كيف ما قال الأستاد باش توصلو للمستشفى ولا للمكان اللي هو غادي ليه.

أنا بغيت نرجع معكم السيد الوزير المحترم للطرق الغير مرقمة، وبغيت نتكلم معاكم السيد الوزير على ذاك 36 مليار ديال الدرهم، وبغيت نتكلم معكم على ذيك 22 ألف كيلومتر اللي تدار على المستوى الوطني، وبغيت نتكلم معاكم السيد الوزير المحترم–وأنتم أدرى وعارفين هاذ الملف مزيان–هو المشكل ديال الصيانة، الآن عندنا طريق تتنجز السيد الوزير وطرق ماشي طريق، عندنا الطريق ما بين الشهبية وبوقرة في إقليم وزان تنجزت باقة ما كملات 6 أشهر كلها تحفرات والمواقع الاجتماعية تتناولها دبا، شكون اللي غيدير الصيانة لهاذ الطريق؟

أنتم تتقولو ما عندكم مسؤولية، وزارة الداخلية تتقول ما عندهاش المسؤولية، احنا كمجالس عمالات وأقاليم تنقولو ما عندناش المسؤولية، الجماعات الترابية ما عندهمش المسؤولية، من

المسؤول السيد الوزير؟ شكون اللي غيدير الصيانة لهاذ الطرق اللي غتهدر فيها أموال كبيرة، هاذي راه 36 مليار ديال الدرهم و36 مليار ماشي ساهلة، 22 ألف كيلومتر ماشي ساهلة، هاذي مهمة فيها اللي تتنجزوها أنتما، كاينين المديرين ديالكم اللي شرفو عليها السيد الوزير، وكاين اللي حضرتي فيها واعطيتي الانطلاقة ديالها أنت أشرفت عليها، كاين اللي وزارة الفلاحة.

ولكن الآن باش نخليو هاد الطرق اللي تهدرو عليها أموال كبيرة تهدر بدون صيانة، هذا يسمى العبث، إذا كانت الحكومة بيناتها السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، واحنا تنعرفو التقدير ديالكم لأن تناقش معكم في هذا الملف ولقيتك تتكلم عليه بمرارة، لأن فعلا فيه مشكل وانتوما تتعترفو به السيد الوزير.

الآن واش غادي تبقاو انتوما كحكومة تتفرجو، واش غادي تبقاو انتوما تقولو المسؤولية ديال الجماعات والجماعات تقول ديال جهة أخرى والداخلية تقول ديالكم، انتوما راكم حكومة، إذا كنتو متضامنين وفعلا تشتغلو من اجل حل المشاكل ديال المواطنين خاصكم تجتمعو انتوما ووزارة الداخلية، تشوفو كفاش غادي تحلو هذا المشكل، ما معنى أن هذا العدد اللي غادي يتدار كلو يتدار بدون صيانة؟

السيد الوزير،

كنتمنى أنكم تاخدو وأكيد راكم واخدينها بعين الاعتبار باش تلقى حلول عملية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هو أكيد السيدان المستشاران أن هذا الموضوع أولا عندو أهميته وعندو حساسية باش نكونو واضحين، لأنه العالم القروي بحال اللي تفضل السيد المستشار أحد الأسس باش يتدمج في التنمية السوسيو اقتصادية ديال بلادنا هو هذه المسألة ديال النقل.

بالطبع احنا ملي تنتكلمو على النقل المزدوج راه الحكومة دارت فيه واحد العدد ديال الأمور باش تبسطو، لأنه إذا جينا نطبقو عليه المعايير ديال النقل ما غيمكن لناش نديروه، هاد الشي علاش دفتر التحملات واعطينا واحد 400 رخصة مؤقتة وطلبنا من الناس كذا.

أنا نقول لك السيد المستشار، أنا طلبت من لجنة النقل، لأن دبا لجنة النقل، أنا أسندت رئاستها مباشرة للسيد الكاتب العام باش تعطي الأولوية للطلبات لأن احنا تنقولو بقدر ما نستجيب للطلبات اللي بغاو يديرو النقل المزدوج وتنحثو اللجان الإقليمية باش تسرع بهاد الشي بمقدار ما غادي يكون واحد العرض (une offre) وبطبيعة الحال في ذاك الوقت حتى هادو اللي تيديرو النقل السري يدخلو في هاد سميتو، وهذه القضية على كل حال احنا غادي نعاودو نتحركو فيها شوية مع مختلف الأقاليم، لأن بغينا حتى الأقاليم تكون عندهم هاد الحساسية لهذا الموضوع باش هاد الشي بطبيعة الحال يترفع، لأنه في المرحلة الثانية أشنو اللي مقصود عندنا؟ هو هذاك دفتر التحملات نزيدو نزيرو فيه شي شوية ونعطيو شوية ديال الإمكانيات.

فيما يتعلق بالطرق القروية، السيد المستشار هذا مشكل أنا طرحته مرارا هو من الناحية القانونية التنظيمية المسؤولية تقع على الجماعات الترابية، كاين جماعات ترابية عندها 2 إشكالات وهذه أنا أتفهمها، الإشكال الأول إشكال مادي، لأن خاص تكون عندهم في الميزانية، وأنا تكلمت مع وزير المالية.

الإشكال الثاني إشكال تقني، هو أن ما عندهمش القدرة الآن، احنا كوزارة التجهيز قلنا ماشي مشكل، يمكن لنا نديرو المواكبة لأسميتو لأنه فعلا هذا الموضوع هذا هو موضوع عندو أهمية لأنه 33000 كلم غادي تدار، منين غادي تسالي هذه الطرق هذه، إذا دازت 3 سنين 4 سنين 5 سنين على حسب كيفاش تبنات 5 سنين غادي اسميتو.

لكن كذلك هذه المسؤولية ديال مجلس المستشارين ومجلس النواب أن هذا الموضوع يتطرح لأن الآن نتكلمو على نقل الاختصاصات ديال الجهات، وهذه من المواضيع، لأن النقل هو واحد الجزء من هاد الشي ديال البنيات التحتية سينتقل إلى الجهات، خاص يكون فيه نقاش، أنا تنظن غير نبداو النقاش ديالو أكيد سنجد له حلول لأن القضية قضية الميزانية ديالو والقضية ديال المواكبة التقنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس، وموضوعه مشاكل الدراجات الثلاثية أو (triporteur) وهو موضوع من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، أعتذر السي المهاجري.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنعذرك، كنعرفك بأن كنت مريض هاذ الأسبوع. نتمناو لك الشفاء، معذور السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحرمين،

انتشر في السنوات الأخيرة استعمال الدراجات ثلاثية العجلات بشكل كبير في مختلف المدن المغربية، حيث باتت تستعمل في العديد من المجالات كنقل البضائع وبيع الخضر في الأسواق، بل حتى في نقل الأشخاص وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات المتخذة لتقنين استعمال هاذ النوع من الدراجات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على السؤال.

أولا هي فرصة باش نقول بأنه هذه الدراجات الثلاثية العجلات أو ما يصطلح عليه (triporteur) هي موجهة في الأصل لنقل البضائع، باش تكون الأمور واضحة، هي ليست يعني ما مديوراش لنقل الأشخاص، والمصادقة اللي تدير المصالح ديال النقل فيما يتعلق بالاختبارات الخاصة بها مرتبطة أساسا وحصريا بنقل البضائع.

وأحنا بطبيعة الحال كنا يعني قمنا بالتحسيس ديال وزارة الداخلية، لأن هاذ المسألة فيها بطبيعة الحال الجانب اللي مرتبط بالمراقبة، وخاصة انه في السنوات الأخيرة لقينا بأنه كاين واحد العدد ديال التجاوزات واللي كانت عندها آثاركارثية، بطبيعة الحال هذا واحد الشق.

الشق الثاني اللي اشتغلنا عليه هو الترقيم ديال هاذ الدراجات، لأن كان فيها واحد شوية ديال التجاوزات مع المستوردين وكذا، والآن نقول لك غير في 2015 فاش بدينا كنا تنديرو (l'immatriculation) ديال تقريبا واحد 156 وصلنا حوالي 24000 سنويا، ونحن نسير في هذا المجال، ودخلنا حتى يعني الدراجات اللي عندهم أقل من 50 أسطنة، أو (cylindres) وهذا بطبيعة الحال كله يسير في الاتجاه ديال الضبط ديال هاذ الحاضرة، لأن ملي تتضبط الحظيرة يسهل بطبيعة الحال ترتيب الجزاءات على المخالفين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

أشكر السيد الوزير على هاذ الإيضاحات.

غير هي السيد الوزير، لا يخفى على أحد أن ملي ظهرو هاذ (les triporteurs) في المغرب يعني لقينا بأنهم حلو واحد المشكل كبير بالنسبة لعدد كبير ديال الشباب، بزاف ديال الناس حصلو على خدمة وفتحو بيوت والناس تتعيش منهم، كاين اللي تيستعملها في التجارة ديالو، كان اللي تيستعملها بل حتى أن تنوجدو بعض المشاريع ديال المبادرة الوطنية يعني اقتنتهم للناس اللي استعملوهم في بعض هذا.

إلا أن هاذ المستعملين ديال هاد الدراجات، السيد الوزير، حاليا دبا تيعيشو في واحد المشكل، يعني، ما بين نارين إلى بغينا نقولو، كاين واحد الفئة اللي تتقول بأنه هاذ الدراجات هاذو راه مزيانين وخدامين لنا وصالحين لنا وبغيناهم، لأن تيستغلها، تيستفدو منها، لأن راه كاين بعض الناس حاليا دبا في بعض البوادي كانو إلى بغاو يمشيو للأسواق ما تيلقاوش فاش تيمشيو غير في ذوك العربات ديال الدواب، دبا حاليا بعد تيلقى هادك (le triporteur) راه عندو واحد أحسن ليه من باش كان تيمشي قبل، وكاين بعض الفئة اللي تتقول لك، لا، كاين اللي تيعتبرهم أنهم تيشكلو خطر على الطرقات وعلى السير، كاين اللي تيعتبرها أنها آلة قاتلة.

يعني دبا، السيد الوزير، أحنا بغينا نشوفكم كوزارة، أنتوما باش كتشوفو هاذ الناس أصحاب هذا القطاع؟ أش من عين؟ واش عين سلبية أولا عين إيجابية؟

إلى كانت عين سلبية، السيد الوزير، بأنهم هاذ الناس راه ما صالحينش، فوجدو لهم بديل، أعطوهم شي بديل لهاذ الحرفة اللي تيمتهنو دبا، راه الآلاف ديال الأسر عايشين من هاذ الشي.

وثانيا، إلى كتشوفهم بعين سلبية بأنهم هاذ الناس راه ما صالحينش لقاو لهم البديل، وثانيا نحبسو كاع احنا كاع الاستيراد ديال هاذ الآلات هذو ما بقاوش ندخلوهم، وإلى كان السيد الوزير هاذ الناس خدامين وصالحين نرحموهم شوية، راه في الحقيقة راه مؤخرا السيد الوزير هاذ الناس ولاو خدامين غير على هاذ المواطر لا من التأمين، التأمين ولا تدوبل وتريبل، كاين اللي تيخلص دابا (l'assurance) ديال (triporteur) بحالو بحال ديال شاحنة صغيرة، ومؤخرا السيد الوزير وهذي إلى اسمحت السيد الرئيس يعني 3 ديال اللي كارطونات لكيليزاسيون مشاو للتسجيل، السيارة مشرية ب40 مليون، وسيارة مشرية ب8 مليون وتريبورتور مشري ب6000 درهم.

الى سمحتي السيد الرئيس، السيارة ديال 40 مليون مخلصة 705 دراهم في التسجيل والسيارة ديال 8 مليون مخلصة بـ .. وتريبورتور مخلص 605 دراهم.

يعني راه رحمو هاذ الناس شوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد المستشار خذيتي 30 ثانية إضافة على الوقت المخصص لك، شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هي الأولى ما كاينش، 200 درهم، كاين 200 درهم نقصنا لهم، وخليني دابا خليني نجاوبك ياك أنت طرحتي.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك السي المهاجري، السي المهاجري.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

كاين 200 درهم، سهلنا عليهم. غير نقول لك واحد القضية، أنت طرحتي واحد السؤال ماشي قضية بأي عين ننظر إليهم؟ هناك عين قانون، نقل الأشخاص–أقولها–مخالف لمقتضيات مدونة السير ما فيهاش، لأنه هاذ المسألة ديال أن هاذو غادي يلقاو مناصب الشغل يهز تربورتور ديالو ينقل به البضائع لا خلاف حول هذا.

المسألة الثانية، ما بين الراجلين والعجلات الثلاثية والثنائية عدد الموتى سنويا حوالي 45% علاش؟ لأن هاذ أصحاب الدراجات يعتبرون أنفسهم غير معنيين بالقانون ديال السير، راه قانون السير خاصو يحترمو، خاصو يحترم الوقوف في (stop) ويحترم الوقوف في الضوء الأحمر، ويحترم القضية ديال التجاوز إلى غير ذلك، فهما مرحبا بهم لأن الدولة هي اللي فتحت هاذ المجال، وفتحتو للاستيراد، لكنها لم تفتحه لهاذ القضية ديال ينقلو القضية.

والمسألة اللي تيقولو البعض أنه كاين بعض المناطق اللي مضطرين، كاين (des triporteurs) في المدن اللي متوجد فيهم النقل والناس تيطلعو لأن حتى بالنسبة للناس المواطن خاصو يفهم بأنه هذه ليست لنقل الأشخاص وهو يتحمل جزءا من المسؤولية عندما يمتطي هذا النوع من الدراجات الثلاثية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال السابع والأخير، موضوعه التدابير المتخذة لتزويد بعض الدواوير أو الجماعات القروية بالماء الصالح للشرب، تفضل السي عبد اللطيف.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

السؤال يتعلق بتزويد الدواوير والجماعات القروية بالماء الصالح للشرب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السؤال فيه 3 ديال الجماعات، كاين جماعة الحنشان، الكدادرة وتكاط ديال الإقليم ديال الصويرة، بالنسبة للجماعة ديال تكاط يقوم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بإنجاز دراسة لتزويد مجموعة من الجماعات انطلاقا من المياه السطحية لحقينة سد أفياش، هاذ السد اللي سيدنا الله ينصرو عاد سماه مؤخرا وسد سليمان الجزولي.

النتائج الأولية للدراسات بينت أن كاين كلفة مالية ديال 529 مليون ديال الدرهم ستمكن من تزويد 275 دوار ب17 جماعة ترابية، وهاذ المشروع غيتقسم ل 5 ديال المنظومات، كاينة الجماعة ديال الحنشان يتكلف المكتب بتزويد جماعة الحنشان بالماء الشروب من المأخذ على قناة الجر الذي تزود مدينة الصويرة بالماء الشروب، انطلاقا من ..نبيضة.ديال مسكالة ويتم تزويد الجماعة بصفة منتظمة ومستمرة، وجماعة الكدادرة يسهر المكتب على تزويد مقر مركز جماعة الكدادرة والدواوير المجاورة بواسطة 78 نافورة عمومية انطلاق من مأخذ على قناة الجر التي تزود مدينة الصويرة بالماء الشروب انطلاقا من نبيضة ديال مسكالة بصفة دائمة ومنتظمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير على ما تفضلتم به في الإجابة.

غير فقط أنه لا ننكر، ما كنكروش المجهودات اللي تبذل في هذا الإطار منذ سنوات، حقيقة كاين مجهود مضبوط، احنا تنبغيو من السؤال ديالنا نلفتو الانتباه للخصاص هذا الموضوع في بعض المناطق اللي أصبح خالق مشكل للساكنة، وطبعا احنا الدور ديالنا هو أننا نوصلو هاد المشاكل وهذه المطالب للحكومة وللسيد الوزير المعني.

فلذلك جبنا ذوك الأمثلة غير من باب الأمثلة، أما هو الموضوع يتعلق ماشي غير بهذه الجماعات، كذلك جماعة سيدي علي براتي، جماعة آيت سعيد، جماعة المخاليف، حتى بالنسبة لإقليم شيشاوة كذلك روهالة، إشبرار، اولاد مومنة، هديل، مزوضية، وهاد الموضوع مع الأسف اللي كنحسو به هو كان هذا الموضوع مطروح غير في الصيف، اليوم راه الشتاء وكاين بعض المناطق تيخصهم الماء.

فلذلك الموضوع بالجدية بمكان، أنا كنعرف بلي السيد الوزير واعي بهذا الموضوع وتيعطيه واحد الأهمية كبيرة، نظرا للأهمية ديالو، فلذلك احنا كنبغيو نستغلو المناسبة باش نلفتو الانتباه لهذه الظاهرة وهذا الموضوع، وكنتمناو على أنه تكون واحد الالتفاتة قوية باش يمكن يزول هذا الموضوع ويحسو ذوك الناس بواحد النوع ديال الكرامة، وبالتالي يتوفر لهم الضروريات ديال الحياة.

كذلك أنه هذا الموضوع ولا كاين حتى في بعض المراكز الحضرية، واحنا تنشوفو المجهود اللي تيديروه بعض الجماعات وبعض المجالس الإقليمية اللي كينقلو هادوك الصهاريج ديال الماء لهادوك الدواوير فهذه الظاهرة نتمنى يوما ما أن تصبح من الماضي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

بالعكس السيد المستشار أنا شاكر لكم، لأن السؤال مباشر بالعكس لأنه بعدا تيسمح لي أنا باش نجاوب باش إذا كانت عند السيد المستشار ملاحظات يقولها.

اللي كاين هو أننا في الإقليم ديال الصويرة هاد السد هذا اللي تبنى واللي كما قلت سماه جلالة الملك الله ينصرو أفياش، هذا كاينة الآن محطة معالجة اللي بدات في 2018 فتحناها اللي القدرة ديالها 250 لتر في الثانية، وعندنا واحد العدد ديال المشاريع غادي نديروها، ماشي فقط باش نقلصو من الحاجة اللي كان تيعرفها المدينة وندعموها، لكن كذلك بالنسبة للمراكز المجاورة اللي كاين فيها نمطين، كاين إما النمط ديال النافورات واللي دبا السكان القرويين ما تلاوش باغيينها، باغيين يزيدو للقدام، وكاين القضية ديال الإيصال الفردي.

فيما يتعلق بما تفضلت به وهذا على المستوى الوطني أنا تكلمت فيه، يعني للأمانة لأنه ما عندها معنى نقول شي كلام وغدا ما يكونش صحيح، تنقول بأن هذه القضية ديال استعمال الشاحنات الصهريجية لفترة معينة من الزمن غادي تبقى، علاش؟ لأنه سابقا وراك شرتي لها السيد المستشار كانت منظومات محلية ديال الماء، هذيك المنظومات المحلية وصلت للنهاية ديالها، لأن مع توالي سنوات الجفاف آبار غارت، عيون غارت إلى غير ذلك، دبا أشنو اللي كاين؟ اللي احنا خدامين عليه واللي غيكلفنا تقريبا في ذاك البرنامج الأولوي 115 مليار ديال الدرهم في 7 السنوات المقبلة، هو ربط جميع المراكز وجميع الدواوير بالمنظومة العادية للماء، سواء كان في الصويرة ولا في مكناس ولا في فاس ولا أي مدينة أخرى، غادي يكون عندو نفس المنظومة، ملي غادي يكون عندو ذيك نفس المنظومة في نهاية المطاف غادي يجي المصدر إما من سد أو من فرشة مائية مسموح بها، أو من مياه محلاة أو شي حاجة، ما غاديش يكون عندو مشكل، يعني هنا غادي يوقع التساوي ما بين القرويين وما بين الساكنة ديال المدينة.

لكن هذا ما غيتدراش غدا لأن خاصو واحد الشوية ديال الوقت لأن هذه القضية ديال القنوات ديال الجر والقضية ديال التوزيع خاصة أن العالم القروي في بلادنا يعرف نوعا من الشتات في المساحات ديالو، ولكن هاد الشي غادي نجيو له إن شاء الله وسيصبح كما تفضلتم هذه القضية ديال الصهريج من الماضي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا على مساهمتكم.

وقبل رفع الجلسة أذكر بأننا على موعد مع جلسة مخصصة للتشريع، سوف يترأسها الأستاذ السي عبد الحميد الصويري.

شكرا لمساهمتكم جميعا، ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 252

التاريخ: الثلاثاء 06 ربيع الثاني 1441هـ (03 دجنبر 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: إحدى عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 الموافق ل (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

2- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح جلسة التشريع.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على النصوص التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 الموافق لـ (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

ثانيا، مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

وقبل الشروع في مناقشة جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسمكم جميعا بالشكر الجزيل لكل من السيدات والسادة أعضاء لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية ورئيسها.

والشكر موصول لكافة السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات وكذا السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على المجهودات التي بذلوها جميعا في سبيل الدراسة المعمقة للنصوص المعروضة على جدول أعمال مجلسنا اليوم.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية، الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد المصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات، السادة المستشارين،

نيابة عن زميلي السيد وزير الفلاحة والصيد البحري، يسعدني أن أتقدم أمام أنظارمجلسكم الموقر بمشروع القانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 الموافق ل 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن مشروع هذا القانون يدخل في إطار مواكبة التطورات التي عرفها قطاع الصيد البحري، خاصة في مجال تحيين مدونة التجارة البحرية، وذلك من خلال تتميمها بمقتضيات جديدة، تأخذ بعين الاعتبار بعض المستجدات التقنية والتكنولوجية الخاصة في مجال تتبع ومراقبة أنشطة الصيد البحري، التي تعتبر من الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات "أليوتيس".

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز الترسانة القانونية لأنظمة مراقبة سفن الصيد، خصوصا قوارب الصيد التقليدي، قصد ملائمة هذا النظام مع التشريع الوطني من جهة، وتتبع نشاطها على غرار ما تم إقراره وتنزيله لباقي سفن الصيد الحاملة للعلم الوطني، بغية محاربة كل أشكال الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم من جهة أخرى.

ومن خلال ذلك ستصبح كل سفينة صيد التي تقل حمولتها عن 3 وحدات الساعة أو تعادلها، أي القوارب التقليدية، ملزمة بالتوفر على نظام التعريف بالترددات اللاسلكية أو ما يعرف دوليا بنظام (RFID).

للإشارة فخلال الملتقى الوزاري عالي المستوى حول الصيد المستدام المنظم بمراكش ما بين 11 و12 يونيو 2019، توج مشروع تجهيز قوارب الصيد التقليدية الوطنية بهذا النظام كأفضل ابتكار تقني في مجال الصيد التقليدي من طرف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة "الفاو" لدى الدول الأعضاء باللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط.

وقد تجاوب زملاؤكم المستشارات والمستشارون مع مشروع هذا القانون عند دراسته داخل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقر، حيث وافقوا بالإجماع عليه.

في الختام، اسمحوا لي سيادة الرئيس المحترم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أن أتقدم نيابة عن زميلي الوزير المعني،

بشكري الخالص إلى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على تجاوبهم راجيا أن يحظى مشروع هذا القانون بموافقتكم كما كان عليه الشأن داخل اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع. وزع.

بالنسبة للمناقشة فللفرق والمجموعات الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء. وزع.

ننتقل للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها مشروع القانون.

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 الموافق ل 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية.**

ننتقل للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

الكلمة لمقرر لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم التقرير.

وزع.

الكلمة للحكومة إذا أرادت في ذلك.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس.

حضرات المستشارات،

السادة المستشارون،

مرة أخرى، نيابة عن زميلي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أتشرف بأن أقدم أمامكم ما يمكن أن يقدم في سياق مناقشة هذا المقترح، وهو مقترح يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد البحري ومباشرة بنائها وترميمها.

واسمحوا لي بداية أن أذكر أن الوزارة المعنية كانت قد حددت القانون رقم 59.14 متعلق باقتناء سفن الصيد البحري ومباشرة بنائها وترميمها، والذي صدر بتاريخ 19 ماي 2016، بهدف تأطير مجهود الصيد من أجل استغلال عقلاني للثروة البحرية واستدامة المخزون السمكي، وذلك عبر:

أولا، تقنين شروط بناء سفن الصيد وترميمها؛

ثانيا، محاربة الصيد غير القانوني غير المصرح به وغير المنظم والوقاية منه.

هذا، وتصب المقتضيات المتضمنة في مقترح القانون المعروض على أنظار مجلسكم الموقر في نفس هذه الأحداث، حيث إن إلزامية تحديد الآجال القانونية لتقديم طلب رخصة استبدال سفينة صيد مسجلة تحت العلم المغربي أو طلب ترميمها، ستمكن من تعزيز المقتضيات التقنية المعمول بها لتهيئة المصايد واستدامتها مع تدبير عقلاني لاستغلال الموارد البحرية ومراعاة مصالح المهنيين، خاصة المجهزين الذين يستثمرون في تجديد وعصرنة أساطيل الصيد.

كما أن تحيين التعاريف المقترحة سيمكن من توضيحها أكثر في النص، ولن يبقى أي مجال لتأويلها.

إن الوزارة المعنية تعتبر المقتضيات التي جاء بها هاذ المقترح، لتعديل المادة الأولى من القانون السالف الذكر، موضوعية ومهمة وتأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي ترافق تنزيلها، الشيء الذي سيساهم في تعزيز الترسانة القانونية المرتبطة بمزاولة أنشطة الصيد البحري.

لذلك، فإن الحكومة لا ترى مانعا في الموافقة على هاذ المقترح.

شكرا لكم السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

بالنسبة للمناقشة فللفرق والمجموعة الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات مكتوبة قصد إدراجها، وزعت.

ننتقل للتصويت على مواد مقترح.

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة الثانية:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مقترح القانون برمته للتصويت: الإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة**

بنائها وترميمها.

شكرا للجميع.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة المجلس.

أولا: مناقشة مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 76.18 يغير بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

بداية أتقدم بالشكر للسيد الوزير على العرض الذي قدمه وأؤكد أننا في فريق الأصالة والمعاصرة تفاعلنا بشكل إيجابي مع مقتضيات هذا المشروع لاعتبارات عديدة أبرزها أننا طالبنا دوما وفي العديد من المناسبات بضرورة ضمان استدامة الثروة السمكية وحمايتها من الصيد غير الشرعي عبر تعزيز المراقبة والتتبع لسفن الصيد واستعمال التجهيزات والوسائل الحديثة لمحاربة الصيد غير القانوني.

السيد الرئيس،

لقد كان من المستحيل ولسنوات طويلة رصد الأنشطة غير المشروعة التي تحدث في أعالي البحار والمحيطات، بدءاً من الصيد الجائر وعدم احترام القوانين. فالسفن قد تصطاد كمياتٍ أزيد من اللازم من الأسماك، وهو ما يُعرف باسم "الصيد الجائر"، ما يؤدي إلى تدهور حالة المصايد السمكية إلى حدٍ بعيد. بجانب ذلك، توجد مشكلة الصيد غير القانوني، الذي يمكن أن يحدث في المناطق المحمية، سواء كانت في أعالي البحار، أو في دولةٍ أخرى غير تلك التي تنتمي إليها مركب الصيد الضالعة في مثل هذه الأنشطة.

علاوة على هذا، هناك الكثير من الدول التي تفتقر ببساطة للقدرة على تطبيق القواعد المُنظمة لإدارة المصايد، وفرضها على السفن التي تعمل في مياهها. نتيجةً لذلك، أصبح الصيد غير المشروع صناعةً تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، بما يصل إلى 23 ملياراً سنوياً.

ووفقاً لنتائج دراسةٍ أجرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة على عدد من المصايد السمكية في العالم، تبين أن ثلثها تعرضت للصيد الجائر سواءٌ كان يتم بشكلٍ قانوني أو غير قانوني. ويُشكِل ذلك تهديداً لملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، سواءٌ على صعيد وظائفهم أو الأمن الغذائي الخاص بهم.

ويعود السبب الرئيسي لتفاقم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى فشل العديد من الدول في احترام واجباتها التي ينص عليها القانون الدولي في ما يتعلق بمراقبة دولة العلم. ومن شأن ممارسة الدول رقابة فعلية على سفن الصيد التي ترفع علمها أن يحد كثيراً من انتشار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد حمل هذا الوضع المجتمع الدولي إلى البحث عن حلول غير الحلول التقليدية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وإقرار وتطبيق مجموعة إجراءات أوسع ومبتكرة أكثر تشكل خط دفاع ثانٍ هام في حال عدم احترام دول العلم واجباتها الدولية. وكان هذا إحدى الأسباب الرئيسية التي حملت الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على إعداد خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

السيد الرئيس،

في هذا الإطار يأتي المشروع المعروض أمام مجلسنا الموقر اليوم وذلك في سياق المجهودات التشريعية المبذولة لمحاربة الصيد غير القانوني وتشديد المراقبة على هذا النوع من الأنشطة الذي يؤثر على استدامة الثروة السمكية، خاصة وأن الجهود المتعلقة بمحاربة هذا النوع من الصيد لازالت متواصلة. ففي سنة 2013، أعلنت الوزارة عن إطلاق المركز الوطني لمراقبة سفن الصيد عبر الأقمار الاصطناعية. وتهدف هذه الجهود الى تحسين المراقبة التي تعتريها الكثير من الثغرات بحسب الفاعلين في هذا القطاع.

في هذا الصدد جاء هذا المشروع من أجل تحيين مدونة التجارة البحرية، وتتميمها بمقتضيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار بعض المستجدات التقنية والتكنولوجية الخاصة بتعريف ووسم سفن الصيد البحري، وذلك مواكبة للتطورات التي عرفها قطاع الصيد البحري الوطني.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تعزيز نظام مراقبة سفن الصيد البحري ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم، من خلال تزويد سفن الصيد التي تقل حمولتها عن ثلاث وحدات السعة أو تعادلها بنظام التعريف بالترددات اللاسلكية بالإضافة إلى التشديد في الإجراءات المتعلقة به، من أجل ذلك ينص المشروع على إلزامية توفر هذه السفن على نظام التعريف بالترددات اللاسلكية، كما ينص على عقوبات مالية في حالة عدم احترام مقتضيات هذا القانون.

فقد نص مشروع القانون على أن تكون سفن الصيد التي تقل

حمولتها أو تعادل ثلاث وحدات مجهزة بنظام للتعريف بالترددات الراديو كهربائية أو أي نظام آخر يمكن من تعريف هذه السفينة.

من جهة أخرى، نص مشروع القانون على معاقبة كل ربان سفينة أو قبطان أو قائد لا يتقيد بالمقتضيات المتعلقة بتعريف السفينة أو يمحو العلامات التي تعرفها، أو يخفيها أو يغيرها بغرامة مالية تتراوح ما بين 1000 درهم و100 ألف درهم.

من هذا المنطلق وإيمانا منا بأهمية هذا المشروع قانون وانسجاما مع مطالبنا المستمرة بضرورة تشديد المراقبة على الصيد الجائر والصيد غير القانوني حماية لثروتنا السمكية وضمان استدامتها، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة.

إن مشروع هذا القانون يدخل ضمن استراتيجية الإصلاح المتدرج للترسانة القانونية المؤطرة لقطاع الصيد البحري، والذي أعطى أولوية لاستعمال المستجدات التقنية والتكنولوجية في مجال المراقبة (نظام التعريف بالترددات الراديو كهربائية الذي يمكن من تعريف ووسم سفن الصيد التي تقل حمولتها عن 3 وحدات السعة أو تعادلها، وتعتبر مراقبة أنشطة الصيد البحري من أولويات استراتيجية "أليوتيس".

وكما أبرز السيد الوزير أن المشروع يهدف لتقوية وتعزيز نظام مراقبة سفن الصيد التي تقل حمولتها عن 3 وحدات السعة أو تعادلها ومحاربة تعدد قوارب الصيد غير قانونية والوقاية من الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم.

السيد الرئيس،

لقد جاء هذا المشروع بمضمون مهم يتجلى في تنصيصه على:

- إلزامية توفر سفن الصيد التي تقل حمولتها عن 3 وحدات السعة أو تعادلها على نظام التعريف بالترددات الراديو كهربائية؛

- إقرار عقوبات مالية في حالة عدم احترام مقتضيات هذا القانون كما ينص المشروع على المواصفات التقنية لهذا النظام؛

- كيفيات تثبيته على متن سفينة الصيد ذات سعة إجمالية تقل أو تعادل 3 وحدات ستحدد بنص تنظيمي.

- وتجب الإشارة إلى أن هذا الشروع حصل على تتويج من طرف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO) كأفضل ابتكار تقني في مجال الصيد التقليدي، وذلك من خلال الملتقى الوزاري العالي المستوى حول الصيد المستدام والذي نظم بمراكش يومي 11 و12 يونيو 2019.

ولذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المشروع.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية، نستحضر جميعا الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا المشروع في تطوير المنظومة القانونية لمدونة التجارة البحرية، وذلك من خلال عصرنة حكامتها وتكريس شفافيتها لتحسين وتثمين المنتجات البحرية.

من هذا المنطلق، إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن البحث عن فرص جديدة للنمو واستغلال مؤهلات قطاع الصيد البحري تكتسي أهمية إستراتجية، على اعتبار دوره في الأمن الغذائي في بلادنا، وكذا مساهمته الايجابية في القيمة المضافة والتشغيل وفي تعزيز الصادرات الوطنية.

ويسعى مشروع القانون المشار إليه أعلاه إلى تعزيز مراقبة أنشطة الصيد البحري من خلال استعمال المستجدات التقنية والتكنولوجية، لمحاربة أشكال الصيد غير المنظم وغير القانوني بهدف الحفاظ على الموارد السمكية واستدامة النظم الايكولوجية البحرية.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة التذكير بقناعتنا الراسخة كفريق العدالة والتنمية أن جميع أنواع الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم يشكل خطرا كبيرا على استدامة المخزون السمكي وعلى البيئة البحرية وعلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للبحارة، نساء ورجالا، الذين يحترمون الإجراءات والقواعد المطبقة للمحافظة على الموارد السمكية وحسن تدبيرها.

ورغبة منا في إثراء النقاش والتفاعل مع مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية، نؤكد على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بهذا الإصلاح نظرا لأهميتها منها:

- ضرورة وضع إجراءات عملية للتفتيش والمراقبة واعتماد وسائل للتتبع من خلال مؤشرات وتقارير لتقييم هذه الإجراءات بصفة دورية من أجل تحسينها وتقويمها بعيدا عن لغة الارتياح والاستكانة للمكتسبات؛

- العمل على تحسين ظروف العمل بصفة عامة وتحسين دخل النساء والرجال العاملين في قطاع الصيد البحري؛

- ضرورة تكوين ومواكبة العنصر البشري من النساء والرجال العاملين في القطاع؛

- الحرص على تعزيز استخدام الممارسات وتقنيات الصيد والمعدات التي تحترم البيئة؛

- الالتزام بتفعيل الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون رقم 76.18 على مستوى دفتر التحملات في إطار الشفافية واحترام القانون ومبادئ المنافسة الحرة.

ولذلك، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 جمادى الآخر 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية، المشروع الذي يرمي إلى تقوية مضامين وأحكام مدونة التجارة البحرية، من خلال تعزيز دور نظام مراقبة سفن الصيد من أجل محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به في إطار الإصلاح التدريجي للمنظومة المؤطرة لقطاع الصيد البحري وتحيين مدونة التجارة، ولو أننا كنا نأمل أن يكون إصلاح هذه المدونة إصلاحا شاملا بدلا من الإصلاح الجزئي الذي يكلف مالية الدولة أعباء إضافية.

ويعتبر استعمال التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال المراقبة من أولويات برنامج " أليوتيس"، حيث ستصبح سفن الصيد التي تقل حمولتها 3 وحدات السعة أو تعادلها، ملزمة بتثبيت هذه التقنية، لهذا نؤكد في الفريق الاشتراكي على التسريع بإخراج القانون التنظيمي الذي سيحدد مواصفات هذه التقنية وكذلك سيوضح كيفية تثبيته على متن السفن، حتى يتم تنزيله على أرض الواقع في أقرب الآجال وترتيب الجزاءات في حالة عدم احترام مقتضيات النص القانوني المنظم لهذه العملية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بمناسبة مناقشة "مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية"، والذي تمت مناقشته والتصويت عليه على مستوى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وبهذه المناسبة لا يفوتني التنويه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال مناقشة مشروع هذا القانون على مستوى اللجنة، وبالانخراط الفاعل للأعضاء ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت مقتضيات مشروع القانون قيد المناقشة في أفق التصويت والمصادقة عليه خلال هذه الجلسة التشريعية العامة تهدف إلى مواكبة التطورات التي عرفها قطاع الصيد البحري الوطني، وضرورة مواصلة العمل على تحيين مدونة التجارة البحرية وذلك من خلال تتميمها بمقتضيات جديدة تأخذ بعين الاعتبار بعض المستجدات التقنية والتكنولوجية الخاصة بتعريف ووسم سفن الصيد البحري.

بالمقابل فإن هذا مشروع القانون سيعمل على تعزيز نظام مراقبة سفن الصيد البحري، من خلال إلزامية تزويد سفن الصيد التي تقل حمولتها عن ثلاث وحدات السعة أو تعادلها بنظام التعريف بالترددات اللاسلكية بالإضافة إلى التشديد في الإجراءات المتعلقة به.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مقتضيات مشروع القانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية المعروض أمام الجلسة العامة، مع ضرورة العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بتقوية وتعزيز نظام مراقبة سفن الصيد، وتكثيف عمليات الوقاية ومحاربة الصيد

غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

وشكرا على حسن إصغائكم.

ثانيا: مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها، وهي مناسبة لإعادة التأكيد على ضرورة التفاعل الحكومي مع المبادرة التشريعية للبرلمان الذي أعطته الوثيقة الدستورية إمكانات غير مسبوقة كما وسعت من مجال القانون، خاصة وأن التجربة أثبتت أن الحكومة للأسف لا تتفاعل مع المبادرة التشريعية للبرلمان والدليل هو العشرات من مقترحات القوانين لا زالت في الرفوف، بل إنها قامت في العديد من المناسبات بالإجهاز على المبادرة التشريعية للبرلمان عبر الإتيان بمشاريع قوانين سبق تقديم مقترحات قوانين بشأنها.

إن هذا الوضع يؤكد أن التعامل الحكومي مع الوظيفة التشريعية للبرلمان فيه الكثير من عدم التعاون بل يعتبر تعطيلا للدستور ويعاكس توجهات بلادنا في تعزيز مكانة البرلمان داخل المنظومة المؤسساتية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى مقترح القانون الذي نحن بصدد مناقشته اليوم فإننا نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أنه يجيب على العديد من المشاكل التي يعاني منها ملاك السفن وكذا المجهزين الذين يستثمرون بغية تجديد وعصرنة أساطيل الصيد، خاصة ما يتعلق منها بتحديد الآجال القانونية بخصوص استبدال السفن وترميمها وتنظيم وضبط الأسطول ونوعه وحمولته،

في هذا الإطار نؤكد أن هذا المقترح يساير مجهودات بلادنا في مجال تطوير أسطول الصيد البحري وتأهيله انسجاما مع أهداف النهوض بقطاع الصيد البحري والحفاظ على الثروة السمكية مع استحضار الالتزامات الدولية في هذا المجال خاصة ما يتعلق بدعوات منظمة الأغذية والزراعة لمحاربة الصيد الجائر وغير القانوني.

السيد الرئيس المحترم،

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المقترح قانون نابع من قناعتها بأنه سيساهم في الحد من تراكم سفن الصيد بالموانئ والمحافظة على البيئة البحرية، ومعالجة إشكال تقادم سفينة الصيد وتجديد وترميم البواخر خاصة تلك التي اشتغلت لمدة طويلة وصيانتها مع ضرورة تزويدها بالمعدات والآليات الجديدة لتسهيل المراقبة والتتبع.

من هذا المنطلق وإيمانا منا بأهمية هذا المقترح قانون، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت عليه بالإيجاب.

وشكرا.

2- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

ففي تقديرنا جاء القانون رقم 59.14 ليؤطر عمليات بناء وإعادة بناء مراكب الصيد بهدف ضمان تهيئة مستدامة للمصايد وتحقيق تدبير عقلاني للموارد البحرية مع مراعاة مصالح المهنيين وخصوصا المجهزين الذين يستثمرون بغية تجديد وعصرنة أساطيل الصيد بالشكل الذي ينسجم مع رؤية أليوتيس الاستراتيجية، إلا أنه وبعد تطبيق مقتضيات هذا القانون لاحظ المهنيون والمرتفقون أن هذا الأخير لم ينص على إلزامية تحديد الآجال القانونية اللازمة لتقديم طلب رخصة استبدال سفينة صيد مسجلة تحت العلم المغربي أو طلب ترميمها أو بيعها الكلي أو الجزئي.

ولهذا فقد نص المقترح على تعديل النصوص المتعلقة بـ:

- تعريف ترميم سفينة الصيد؛
- البيع الكلي أو الجزئي لسفينة الصيد؛
- الشروط المتعلقة بطلب رخصة استبدال أو ترميم سفينة الصيد.

ونظرا لأهمية واستعجالية هذه التعديلات، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المقترح.

3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها، وهي

مناسبة ننوه من خلالها بالمجهودات المبذولة لتطوير وتجويد المنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الصيد البحري، وبخاصة من طرف أصحاب هذه المبادرة التشريعية.

بداية لابد من الإشارة إلى أن مقترح القانون هذا يأتي لاستكمال المنظومة القانونية المرصودة لاقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها والتي لم يكن بد من مواجهتها دون الإحاطة الشاملة بأوجه القصور القانونية والإجرائية التي ترجمتها هذه النصوص التشريعية في تناغم محمود يسهل تأمين شروط بناء سفن الصيد وترميمها. ويهدف مقترح القانون تحديد المواضيع التي تستوجب رخصة مسبقة تسلمها الإدارة من قبيل:

- عملية ترميم سفينة الصيد وما يلحق بها من تغيير على مستوى خصائصها الأساسية وتغيير نوع الصيد الذي تمارسه السفينة المعنية؛

- البيع الكلي أو الجزئي لسفينة الصيد؛

- ضبط الشروط المتعلقة بطلب رخصة استبدال أو ترميم سفينة الصيد.

كما يخول المقترح للحكومة إصدار نص تنظيمي مع وجوب تقديم طلب الرخصة المسبقة داخل الآجال والشروط المحددة سلفا في هذا النص التنظيمي.

إننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعتبر أن تنزيل هذه المقتضيات الجديدة هو خطوة منسجمة لتفعيل مقتضيات دستور 2011 والتي تضمن فيها الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، من شأنها تحسين أداء قطاع الصيد البحري والمتمثل أساسا في زيادة ملحوظة في الإنتاج والصادرات البحرية، ولاسيما على مستوى تنويع منافذ التصدير نحو أسواق واعدة.

من هذا المنطلق، إننا نعتبر أن تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية والتجهيزات لقطاع الصيد البحري باعتباره آلية داعمة ومكملة لخلق المزيد من فرص الشغل. وإننا نعتبر أن هذا الإجراء التشريعي له راهنية قصوى ستعزز الالتزامات المنبثقة عن الانخراط في مبادرة الحزام الأزرق التي انطلقت في نونبر 2016 خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف COP22، والتي تهدف إلى الحفاظ على المحيطات والنظم الايكولوجية البحرية.

ومن جهة أخرى، إننا نعتبر أن تدعيم عنصر الثقة والشفافية ومراعاة المعايير الدولية للمنظمة البحرية العالمية عبر توطيد العلاقة بين الدولة والمهنيين في قطاع الصيد البحري باحترام وتطبيق القانون وشفافية المساطر الإدارية سيمكن من التأثير بصفة ايجابية على مستوى القدرات التنافسية للمهنيين وبالتالي الرفع من تحسين أداء القطاع.

ولذلك، فإنّنا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

السيد الرئيس المحترم،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة لمناقشة "مقترح قانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها"، والذي تمت مناقشته والتصويت عليه على مستوى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وبهذه المناسبة لا يفوتني التنويه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال مناقشة مشروع هذا القانون على مستوى اللجنة، وبالانخراط الفاعل للأعضاء ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الهادف إلى إغناء مشروع القانون السالف الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت مقتضيات مقترح القانون قيد المناقشة في أفق التصويت والمصادقة عليه خلال هذه الجلسة التشريعية العامة، تهدف إلى تعريف بناء وترميم سفن الصيد، والبيع الكلي أو الجزئي لسفن الصيد، وكذا ضبط الشروط المتعلقة بطلب رخصة استبدال أو ترميم سفينة الصيد، مع منح السلطة الحكومية المختصة إصدار نص تنظيمي في الموضوع.

بالمقابل فإن مقترح القانون هذا المعروض للمصادقة والتصويت أمام الجلسة التشريعية العامة سيعمل على تجاوز بعض المشاكل داخل القطاع من حيث تحسين وضعية ملاك سفن الصيد بسبب معاناتهم الناتجة عن إشكالية تحديد الآجال القانونية بخصوص الاستبدال أو الترميم، وكذا تنظيم وضبط الأسطول ونوعه وحمولته.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مقتضيات مقترح القانون القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها، المعروض أمام الجلسة العامة، مع ضرورة العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بمراعاة المعايير الدولية للمنظمة البحرية العالمية والتي تستلزم الالتزام بالمعايير المنبثقة عن قواعد المنظمة المذكورة، ذات الصلة ببناء السفن، سواء في مجال حماية البيئة البحرية، وأمن البواخر، واقتصاد

الطاقة.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت بالإيجاب على مقترح هذا القانون.

وشكرا على حسن إصغائكم.

ثالثا: مداخلة الفريق الحركي في مناقشة المشروعين معا:

- مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا حول مشروع قانون رقم 76.18 يغير بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في جمادى الآخرة 1337، 31 مارس 1919 بمثابة مدونة التجارة البحرية، وأيضا مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.

في البداية، أود أن أنوه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية وبكافة أعضائها، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين مع مشروع قانون رقم 76.18 والذي يدخل ضمن الإصلاح التدريجي للمنظومة القانونية المؤطرة لقطاع الصيد البحري، وفي إطار تحيين مدونة التجارة البحرية، من خلال استعمال المستجدات التقنية والتكنولوجية في مجال مراقبة أنشطة الصيد البحري، التي تعتبر من أولويات استراتيجية "أليوتيس".

كما يهدف أيضا هذا المشروع إلى تقوية وتعزيز نظام مراقبة سفن الصيد التي تقل حمولتها عن 3 وحدات السعة أو تعادلها، وكذلك الوقاية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم.

السيد الرئيس المحترم،

بالنسبة لمقترح قانون الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمه، فإننا نثمن في الفريق الحركي هذه المبادرة التشريعية المهمة، التي جاءت بتغييرات تتعلق بالآجال، في إطار تجويد وتطوير القانون الحالي الذي جاء لملء فراغ قانوني كانت تعرفه عملية بناء وترميم سفن الصيد الساحلي، والصيد التقليدي وكذا سفن الصيد في أعالي البحار.

ويأتي هذا المقترح قانون أيضا في إطار مراعاة المعايير الدولية للمنظمة البحرية العالمية، خصوصا في الجوانب المتعلقة ببناء السفن ومتطلبات حماية البيئة، والأمن على البواخر والاقتصاد في الطاقة، وترميم البواخر المتقادمة وصيانتها، وفي هذا الإطار نثمن إدخال بعض التعديلات على المقتضيات ذات الصلة بما تم ذكره سالفا، والتي تستهدف تحسين بعض التعاريف، لاسيما تلك المتعلقة بترميم سفينة الصيد، وكذا البيع الكلي أو الجزئي لسفينة الصيد نظرا لعدم وضوحها بشكل دقيق داخل النص الأصلي، بالإضافة إلى ضبط الشروط المتعلقة بطلب رخصة استبدال أو ترميم سفينة الصيد.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في الفريق الحركي سنصوت إيجابا على هذين النصين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.